جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم الحقوق

دور الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا -مكافحة التصحر-

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الدولي العام

إعداد الطالب :
- زروقي عبد القادر
- شريط فارس

إشراف الأستاذ:
-د. شاوش سيدعلي

لجنة المناقشة

-د/أ. مسلمي عبد الله	رئيسا
-د/أ. شاوش سيدعلي	مقررا
-د/أ. شتاتحة وفاء أحلام	ممتحنا

الموسم الجامعي 2021/2020

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمْ

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد كله ولك الشكر كله على أن وفّقتني إلى هذه المحطات

التي ما كنت لأصل لها لولا توفيق منك وعزم وصبر على إنجاز هذا العمل

فلك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى

ومن باب من لا يشكر الناس لا يشكر الله أ نتقدم بجزيل الشكر و التقدير لأستاذي

شاوش سيد علي

على إشرافه المتميز ودعمه المتواصل و نصائحه القيّمة، تقديرا لجهده المبذول ولما أولاني به من

حسن المعاملة و التوجيه والعون، فله جميل الشكر أعجز عن الوفاء به.

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من أمدني بيد العون لإنجاز هذا العمل

ولو بالكلمة الطيبة والدّعاء.

شكرا جزيلا من الصميم

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

و الصلاة و السلام على نبينا محمد خاتم الأنبياء أجمعين أما بعد

أهدي ثمرات جهدي إلى التي علمتني المعاني الأولى و تعلمت منها المعاني الثانية

و سهرت على راحتي و قاسمت الأفراح و الأحزان

أمي

إلى الأمل المضيء مثال كفاحي الذي غرس في نفسي بوادر حب الخير و المثابرة في العمل رمز الشجاعة و الصمود

أبي الغالي أطال الله في عمره

إلى كل من كانوا ملاذي و من تذوقت معهم أجمل اللحظات

و إلى كل طلبة قسم كلية الحقوق و العلوم السياسية أقدم جهدي، عرفانا بالجميل و التقدير

زروقي عبد القادر

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

مقدمة

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

تواجهة القارة الأفريقية من الاستقلال مشكلة أساسية وهي انعدام التنمية الاقتصادية، وكثرت المحاولات نحو التوصل إلي حلول جذرية لتلك المشكلة التي ترتب عليها مخاطر كثيرة كالفقر والتخلف والمرض انعدام الاستقرار السياسي الحروب الأهلية والصراعات الاثنية والانقسامات.

وجاءت مبادرة لشراكة الجديدة من إجل تنمية إفريقيا "النيباد"، وتلك المبادرة التي برزت على الساحة الأفريقية في اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية "37"في زامبيا يوليو 2001، وفيه تم اعتماد الأستراتيجية المؤسسة للمبادرة .

والنيباد هي احدي المحاولات الجادة لتنمية القارة الأفريقية والقضاء على الفقر من خلال الشراكة مع المجتمع الدولي والشراكة الأقليمية على مستوي الدول وعلى مستوي التكتلات الاقتصادية الموجودة داخل القارة الأفريقية.

و قد كان لي الشرف العظيم أن اتخذ من مذكرة الأستاذ شاوش سيد علي كمصدر لمذكرتي المتواضعة و التي حاولت قدر الإمكان تلخيص ما جاء في اتفاقية الشراكة الجديدة لإفريقيا و ما لها من آثار على التنمية المستدامة .

و قد حرصنا على دراستها بعنوان ' **دور الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا في مكافحة التصحر و التنمية** ' في طيات مذكرتنا .

أهداف و أهمية الدراسة:

- الإهتمام بهذه المبادرة هدفه الأساسي هو تجسيد مبادئ الحكم الراشد في القارة الإفريقية وتحريرها من التخلف والسيطرة و ذلك في سبيل السعي إلى تحقيق التنمية والتخلص من المشاكل التي تواجه القارة الإفريقية والتي من أبرزها مشكلة.

إشكالية الدراسة:

ما هي مجهودات إتفاقية النيباد في الحد من التصحر و تحقيق التنمية في إفريقيا ؟ و ما مدى نجاح آلية مراجعة النظراء في تحقيق التنمية و رشادة الحكم في إفريقيا بالإضافة إلى مدى تجسيد الدول الإفريقية لما جاء في اتفاقية مكافحة التصحر ؟

أسباب اختيار الموضوع :

أسباب موضوعية :

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

-سوء الاحوال التي تعيشها القارة الإفريقية و هي التي تحتوي على موارد طبيعية هامة نتيجة لعدة عوامل من أبرزها مخلفات الاستعمار وظاهرة التصحر وغير ذلك من العوامل

أسباب ذاتية :

- الرغبة الشخصية في معرفة الشراكة الإفريقية الجديدة، وما قدمته من حلول لتنمية القارة الإفريقية وتخليصها من التبعية من جهة ومكافحة الظواهر الطبيعية التي تعيق مسار التنمية المستدامة في إفريقيا.
- قلة الكتابات المتخصصة في هذا الموضوع ، خاصة منها العربية و ووجود أغلب الدراسات باللغة الأجنبية
- **خطة البحث :**

للإجابة على التساؤل اعتمدنا في دراستنا على فصلين، منتهجين في ذلك **المنهج التحليلي** ، فخصصنا الفصل الأول **لتعريف النيباد و مبادئها** ، أما الفصل الثاني فتم إدراجه تحت عنوان **آثار و آليات تطبيق الشراكة الجديدة** .

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

تمهيد

كمستهل لمذكرة الاستاذ شاوش سيد علي اخترنا فاتحة هذا الفصل بفقرته الأولى حيث يقول "تعتبر اتفاقية الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد "وثيقة تعهد من جانب القادة الأفارقة، تقوم على أساس رؤية مشتركة في سبيل تحسين الأوضاع في القارة الإفريقية والقضاء على الفقر، والدفع بمسار التنمية المستدامة في إفريقيا نحو الأمام، والمشاركة بصورة فعالة في الاقتصاد العالمي والمؤسسة السياسية، ويركز البرنامج على عزم الأفارقة على تخليص أنفسهم والقارة من الضيق الناجم عن التخلف والإقصاء في عالم يتسم بالعولمة" .

لذا سندرس هذه الشراكة الجديدة من خلال مبحثين كالآتي :

المبحث الأول : مفهوم الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا

المبحث الثاني : ظاهرة التصحر وتداعياتها على الدول

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

المبحث الأول : مفهوم الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا

سنتطرق هنا إلى مضمون الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا في (المطلب الأول)، ثم إلى أهداف الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا في (المطلب الثاني) .

المطلب الأول : مضمون الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا

الفرع الأول : ظروف قارة إفريقيا قبيل المبادرة ودوافع المبادرة

أولا : ظروف قارة إفريقيا قبيل المبادرة

تواجه القارة الأفريقية من الاستقلال مشكلة أساسية وهي انعدام التنمية الاقتصادية، وكثرت المحاولات نحو التوصل إلي حلول جذرية لتلك المشكلة التي ترتب عليها مخاطر كثيرة كالفقر والتخلف والمرض انعدام الاستقرار السياسي الحروب الأهلية والصراعات الاثنية والانقسامات.

و قد تناول كتاب الاستاذ شاوش الظروف الاقتصادية والصناعية وأزمة الديون والأمن و التي مرت بها القارة الإفريقية آنذاك .

لذا سنحاول تلخيصها في نقاط آتية :

1-الظروف الإقتصادية : كان النمو الاقتصادي في فترة منتصف التسعينيات قد عرف ارتفاعا، وفيما يخص مستوى التخلف زاد في المقابل تراجع مستوى الفقر، وتحسن خدمات الصحة والتعليم على نطاق واسع من مكاسب التنمية[1] .

2- **الصناعة و أزمة الديون** : شهدت تراجع في نمو الطاقة الإنتاجية للصناعة التحويلية[2]، كما تفاقمت أزمة الديون الإفريقية في العقدين السابقين بشكل أثار المخاوف في إمكانية سداد الدول الإفريقية لها، حيث زادت الديون الخارجية للدول الإفريقية إلى حوالي 350 مليار دولار أمريكي في عام 1998 بما يمثل % 65 من الناتج المحلي الإجمالي للقارة، وعجزت الدول المدينة عن

[1] شاوش سيد علي، دور الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا في مكافحة التصحر والتنمية، رسالة دكتوراه تخصص قانون دولي وعلاقات دولية ، جامعة الجزائر 1 كلية الحقوق سعيد حمدين، سنة 2019، ص 11

[2] شاوش سيد علي، نفس المرجع، ص 12 .

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

تسديد فوائد الدين على الرغم من مختلف الجهود المبذولة لمعالجة الأزمة، حيث قدرت خدمة الدين بحوالي% 31 من صادراتها للسلع والخدمات [1]

3-الأوضاع الأمنية : فقد شهدت توسعا في مناقشتها ، ففي دراسة للرؤية الأمنية الأوربية في علاقتها مع دول جنوب المتوسط عموما ومنطقة الساحل بصفة خاصة، يشير الباحث إدوارد مورتيمير Edward Mortimer إلى أنه مع انتهاء الحرب الباردة تغيرت الرؤية الأمنية للدول الأوربية وصارت ترتبط بموقع كل دولة، ففي وسط وشمال القارة ينظر إلى الفوضى الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفياتي على أساس أنها المصدر الأول لتهديد الأمن الأوربي، بينما النظرة الغالبة في غرب وجنوب القارة أن التهديد يأتي أساسا من جنوب المتوسط، ويوضح الباحث أن التهديدات القادمة من الجنوب لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولذلك لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوربي، ومن ثم يجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب، وهذا يعكس التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة [2]

و حسب كتاب الاستاذ شاوش فإن القارة شهدت 16 صراعا داخليا من ضمن 35 صراعا من هذا النوع على مستوى العالم في منتصف التسعينيات، وظلت إفريقيا تستأثر بأكبر عدد من الصراعات الداخلية عامي 1998 و 1999 على مستوى العالم، وعددها 25 صراعا داخليا، وفي عقد التسعينيات توفي ما بين اثنين إلى أربعة ملايين قتيل في تلك الصراعات .[3]

ثانيا : دوافع مبادرة نيباد

جاءت مبادرة لشراكة الجديدة من إجل تنمية إفريقيا "النيباد"، وتلك المبادرة التي برزت على الساحة الأفريقية في اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية "37" في زامبيا يوليو 2001، وفيه تم اعتماد الأستراتيجية المؤسسة للمبادرة .

[1] شاوش سيد علي، نفس المرجع السابق، ص 12 .

[2] Nicole Gnesotto, A Secure Europe in a Better World, European Security Strategy. France: The European Union Institute For Security Studies. 12 December 2003.

[3] شاوش سيد علي، نفس المرجع، ص 13.

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

والنيباد هي احدي المحاولات الجادة لتنمية القارة الأفريقية والقضاء على الفقر من خلال الشراكة مع المجتمع الدولي والشراكة الأقليمية على مستوي الدول وعلى مستوي التكتلات الاقتصادية الموجودة داخل القارة الأفريقية .

و النيباد تعد مبادرة تحمل استراتيجية لإعادة هيكلة افريقيا وتخليصها من التخلف وتعزيز التنمية المستقلة والنهوض بالحكم وتعزيز النمو الاقتصادي والاستثمار في الشعوب الافريقية ومواجهة التحديات الحالية التي تواجه القارة الافريقية والتي تتمثل بالفقر المتزايد والتخلف والمرض والأنقسامات وضغف مهشاشة الدولة، ومصطلح "النيباد" هو أختصار للمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا.

انبثقت تلك الاستراتيجية من التفويض الممنوح لرؤساء خمسة دول تتمثل بكل من الجزئر، مصر نيجيريا ، السنغال ، جنوب افريقيا ، من قبل منظمة الوحدة الافريقية، وذلك لوضع مبادرة تتوحد فيها جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة الأفريقية[1]

و تعهد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في مطلع الألفية الجديدة، بحمل علي عاتقهم مبادرة افريقية تحمل أسس الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا "نيباد" فضلاً عن مسؤولية مستقبل قارتهم وإقامة علاقة جديدة مع شركائهم الثنائيين والدوليين في التنمية والمنظمات المتعددة الأطراف.

وقبل اعتماد " النيباد" والتصديق عليها في عام 2002 كان هناك عدد من المبادرات السابقة عليها وتجمع من المبادرة قواسم مشتركة، وتلك المبادرات يمكن إجمالها في إلى ثلاث مبادرات مستقلة بشأن القارة تجمعها في خطة أوميغا التي أطلقها رئيس السنغال عبد الله واد في عام 2001، وخطة الألفية لإنعاش أفريقيا التي كان رائدها رئيس جنوب أفريقيا، تابو مبيكي، في عام

[1] **About NEPAD | NEPAD, available on** www.nepad.org/content/about-nepad, be accessed on 1/5/2021

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

2001 ومبادرة أفريقيا الجديدة التي انبثقت عن اندماج بين خطة أوميغا وخطة الألفية لإنعاش أفريقيا والتي تحولت إلى نيباد لاحقًا[1]

وتعد نيباد أول نهج للتنمية الشاملة تبادر إلى اتباعه الحكومات الأفريقية وتنفذه وتمتلكه بدعم كامل من المجتمع الدولي، وتقدم رؤية لنوع المجتمع والاقتصاد الذي تريد الحكومات بناءهم ثم إن نيباد ليست إطار أو فلسفة أو رؤية للتنمية فحسب، بل برنامجًا للتنمية، أيضا اذا مشاريع ملموسة ترمي إلى تلبية احتياجات أفريقيا في مجال التنمية والتغلب على التحديات التي تواجهها في هذا الميدان، وحدد الزعماء الأفارقة في الوثيقةِ الإطارية لنيباد القضايا والمجالات ذات الأولوية التالية باعتبارها حاسمة في تحقيق أهداف النيباد العامة

و قد تطرق كتاب الاستاذ شاوش إلى مبادرتين كانتا المحرك الاساسي لمبادرة النيباد و هي

– برنامج الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا MAP كمبادرة أولى ، و قد كشف النقاب عنها لأول مرة في عرض قدمه الرئيس مبيكي أمام المنتدي الاقتصادي العالمي في دافوس (سويسرا) ، في يناير 2001 . ثم قدمت في صورتها النهائية إلي مؤتمر القمة غير العادية لمنظمة الوحدة الأفريقية في سرت (ليبيا) في مارس 2001.

– أعدت بواسطة الرئيس السنغالي" **عبد الله واد** " و أطلق عليها مخطط أوميغاOMEGALAN أظهرها لأول مرة أمام مؤتمر القمة الفرنسية / الأفريقية في ياوندي في جانفي 2001 أيضاً [2] وقد أخذت هذه المبادرة طريقها إلي قمة سرت غير العادية حيث عرضها الرئيس وادي أمام المؤتمر . وقد طالب القادة الأفارقة بضرورة دمج الوثيقتين في مبادرة موحدة ، تتقدم بها أفريقيا إلي شركائها الدوليين ، وتعبر عن موقف أفريقي موحد وواضح تجاه قضايا القارة الملحة .

وشكل المؤتمر لجنة لتنفيذ المبادرة من رؤساء 15 دولة أفريقية، لكي تتولي إدارة جميع الأمور المتعلقة بتنفيذ المبادرة . وفي أول اجتماعات هذه اللجنة في ابوجا (نيجيريا) في 23 أكتوبر

[1] النيباد الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا، افريقيا قارتنا، العدد الرابع، ابريل 2013، متاح على الرابط التالي :
www.sis.gov.eg/newvr/africa/4/ تم الدخول في 1-5-2021.

[2] شاوش سيد علي، نفس المرجع السابق، ص 23

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

2001 ، تم إعلان الصيغة النهائية للمبادرة ، مع تغيير اسمها إلي "المشاركة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) New partnership for Africa De– velopment(NEPAD)

الفرع الثاني : تحديد مدلول ومحتوى الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(النيباد)

أولا : محتوى وثيقة النيباد

تنقسم الوثيقة الأساسية لمبادرة النيباد إلى ثمانية أقسام، تمثل الأقسام الأولى للرؤية المشتركة للقادة الأفارقة تجاه عملهم نحو إفريقيا أما القسم الخامس فيتمثل في برنامج العمل والقسم السادس يشرح فكرة المشاركة العالمية الجديدة، والقسم السابع يمثل تنفيذ المبادرة والقسم الثامن كخاتمة للوثيقة

برنامج العمل :

تطرح النيباد برنامج عمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا في القرن الحادي والعشرين حيث يهدف علي المدى البعيد إلي تحقيق الأهداف الآتية.

– القضاء علي الفقر ، ووضع الدول الأفريقية علي طريق النمو المطرد والتنمية المستديمة ، ووضع نهاية لتهميش افريقيا في عملية العولمة.

– تعزيز دور المرأة في جميع الأنشطة .

ثانيا : أهداف مبادرة النيباد

تهدف نيباد الى تحقيق عدد من الأهداف يمكن إجمالها فيما يأتي:

– القضاء على الفقر.

– وضع الدول الافريقية فردياً او جماعياً في طريق النمو المستمر والتنمية.

– إنهاء التهميش لأفريقيا ، والارتقاء بوحدة كاملة ومفيدة في الاقتصاد العالمي.

– تجاوز إقصاء المرأة او عزلها.

ويتطلب لتحقيق أهداف نيباد أن تتوفر جهود افريقية مكثفة لتحقيق ما يأتي

– تحقيق معدل نمو متوسط في الناتج المحلي الإجمالي 7% سنوياً خلال 15 عاماً المقبلة

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

التي قررها إعلان الأمم المتحدة للألفية الحالية [1]

- ضمان تحقيق القارة التنموية الدولية وهي :

- خفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع الى النصف بين 1990 و 2015

- تسجيل جميع الأطفال في سن الابتدائية بحلول 2015

- تحقيق تقدم في المساواة بين النوعين وتمكين النساء من إزالة التباينات بحسب النوع في التعليمين الابتدائي والثانوي بحلول 2005

- تخفيض معدلات وفيات الأطفال بنسبة الثلثين بين 1990 و 2015.

- تخفيض نسبة وفيات الأمهات أثناء الولادة بنسبة الثلثين بين ١٩٩٠ و 2015

- تمكين كل من يرغب في الحصول على خدمات الإنجاب من النفاد إليها بحلول 2015

- تنفيذ استراتيجات وطنية للتنمية المستدامة بحلول 2005 ، بما يوقف تدهور البيئة بحلول 2015.

بمعنى آخر أن المبادرة تهدف الى " إعادة صياغة مستقبل القارة " من خلال برنامج تفصيلي لتحقيقأهداف القارة في الفكاك من اسر التخلف والفقر والتهميش في عصر العولمة ، وتحقيق التنمية المستدامة ، وذلك في إطار مشاركة عالمية جديدة بين افريقيا والمجتمع الدولي، تقوم على أساس تبادل المسؤوليات والالتزامات واقتسام المنافع[2] .

وهذا يعني أن المبادرة افريقية الأصل ، ولكن أزمة الأفارقة اقتصادياً أدت الى خروج المبادرة من إطارها الإفريقي الى الإطار العالمي بغية الحصول على الدعم ، لذلك قام قادة مبادرة نيباد بعرض المبادرة في قمة مجموعة ألثمان التي عقدت في إيطاليا في 2001 وقد رحبوا بالمبادرة ووافقوا على الالتزام بمبادئ أساسية بشأن :

---

[1] فوزية خدا ، النيباد: توجه جديد للتنمية في افريقيا، **الأستاذ**، العدد201، 2012، متاح على الرابط التالي:
www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=40809 تم الدخول في 3-5-2021.

[2] الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا : الأداء والتحديات ودور الأونكتاد، **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**، مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية الخامسة والخمسون٥ يوليه 2012 ص23.

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

أ . تعزيز الديمقراطية وترسيخ الحكم السياسي الجيد .

ب . منع المنازعات وإدارتها وتسويتها.

مبادئ نيباد :

سطرت في وثيقة نيباد مجموعة من المبادئ التي تسير وفقاً لها المبادرة وهي:

أ . الحكم الرشيد كمطلب أساسي للسلم والأمن والأستمرارية السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب . الملكية والقيادة وكذلك المشاركة الواسعة والفاعلة من كل قطاعات المجتمع .

ج . تعزيز التنمية الإفريقية للموارد والفوائد لشعوبها .

د . الشراكة بين ومع الشعوب الإفريقية .

هـ . تعزيز التعاون الإقليمي والقاري .

و. بناء تنافسي للدول الإفريقية والقارة .

ز . شراكة دولية جديدة ، خارجياً ، والتي تغير العلاقات غير المتكافئة بين إفريقيا والعالم .

ي . التأكد من إن كل الشركاء مع النيباد يرتبطون بأهداف التنمية العصرية وأهداف التنمية الواضحة المنطلقات .

و قد جاء في خاتمة هذه الوثيقة تؤكد على تعمق القادة الأفارقة بالتزام تجاه الشعوب الأفريقية والعالم جنبا إلى جنب على إعادة بناء القارة، وهو تعهد بتعزيز السلام و الاستقرار و الديمقراطية والإدارة الاقتصادية السليمة أو التنمية التي تركز على المواطنين مع التعهد بإنجاز البرامج والوعود المنظمة في المبادرة، مع إعطاء الأمور بشكل يكون فيه القرن الحادي والعشرون قرن التنمية في أفريقيا .[1]

[1] شاوش سيد علي، نفس المرجع السابق، ص 37

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

ثالثا : الهيكل التنظيمي لمبادرة النيباد

تعد قمة رؤساء وحكومات دول الاتحاد الإفريقي وريث منظمة الوحدة الإفريقية ، أعلى سلطة لإنفاذ إستراتيجية النيباد وهناك لجنة رؤساء الدول والحكومات التنفيذية التي تتكون من 20 دولة، هي 3 ممثلين لكل منطقة جغرافية في إفريقيا 5 مناطق إضافة للخمس دول صاحبة المبادرة ويرأسها الرئيس النيجيري "اوبسانقو"، بالاضافه الى لجنة أخرى تسييرية مكونه من ممثلين شخصيين للقادة أعضاء اللجنة التنفيذية وأخيراً هناك سكرتارية النيباد ومقرها مدينة مندراند في جنوب إفريقيا[1]

المطلب الثاني : أهداف الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا

الفرع الأول :المبادئ العامة للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا

سطرت في وثيقة نيباد مجموعة من المبادئ التي تسير وفقاً لها المبادرة وهي:

أ . الحكم الرشيد كمطلب أساسي للسلم والأمن والأستمرارية السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب . الملكية والقيادة وكذلك المشاركة الواسعة والفاعلة من كل قطاعات المجتمع.

ج . تعزيز التنمية الإفريقية للموارد والفوائد لشعوبها.

د . الشراكة بين ومع الشعوب الإفريقية.

هـ . تعزيز التعاون الإقليمي والقاري.

و. بناء تنافسي للدول الإفريقية والقارة.

ز . شراكة دولية جديدة ، خارجياً ، والتي تغير العلاقات غير المتكافئة بين إفريقيا والعالم.

ي . التأكد من إن كل الشركاء مع النيباد يرتبطون بأهداف التنمية العصرية وأهداف التنمية الواضحة المنطلقات [2]

[1] **About NEPAD | NEPAD, available on** www.nepad.org/content/about-nepad, be accessed on 1/5/2021

[2] **About NEPAD | NEPAD, available on** www.nepad.org/content/about-nepad, be accessed on 1/5/2021

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

الفرع الثاني : المبادئ التفصيلية لمبادرة النيباد

أولا إقامة شروط التنمية المستدامة

- التعاون والاندماج الإقليمي.
- السلم والامن
- الديمقراطية والحكم الرشيد سياسياً واقتصادياً.
- بناء القدرات والخبرات.
- الإصلاحات السياسية وزيادة الاستثمار في القطاعات الرئيسة الاتية :
- الزارعة .
- التنمية البشرية مع التركيز على الصحة والتعليم والعلوم التقنية وتنمية المهارات.
- بناء وتحسين البنية الاساسية بضمنها المعلومات وتقنية الاتصالات والطاقة والنقل والمياه
- تعزيز و تنويع المنتجات و الصادرات وتحديداً مع احترام الصناعات الزراعية والتصنيع وفوائد الأجزاء الصغيرة والسياحة.
- تشجيع التجارة داخل افريقيا وتعزيز المنافذ لأسواق الدول النامية .[1]

[1] شاوش سيد علي، نفس المرجع السابق، ص 46

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

المطلب الثالث : إعداد برنامج عمل لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا

الفرع الأول : أولويات وأهداف برنامج النيباد

أولا :أهداف برنامج النيباد

تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 7 % سنوياً علي الأقل لمدة 15 سنة قادمة[1] .

–ضمان تحقيق القارة "لأهداف التنمية العالمية " المتفق عليها من قبل الأمم المتحدة ، والمتعلقة بتخفيف الفقر ، والتعليم والصحة والبيئة وغيرها ، ومن ذلك :

–خفض نسبة السكان الذين يعيشون في حالة فقر مدقع إلي النصف خلال الفترة من 1990 – 2015

–إلحاق جميع الأطفال في سن الدراسة بالتعليم الابتدائي مع حلول عام 2015 .

–تحقيق تقدم ملموس صوب المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال القضاء علي كل مظاهر التمييز بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي وذلك بحلول عام 2005 .

–تقليل معدلات الوفيات بين الأطفال إلي ثلثي النسبة الحالية وذلك خلال الفترة من 1990 – 2015 .

أما شروط التنمية المستدامة – وهي الشروط الأساسية التي يتوقف عليها نجاح النيباد في تحقيق أهدافها – فقد طرحتها الوثيقة في شكل عدد من المبادرات التي يلتزم القادة الأفارقة فرادي ومجتمعين بالعمل علي تنفيذها ن وهي :

- مبادرة السلام والأمن .
- مبادرة الديمقراطية والحكم السياسي الرشيد .

وفيما يتعلق بالأولويات القطاعية قدمت النيباد برامج للعمل في مختلف القطاعات ذات الأولوية ، وتغطي البرامج المجالات الآتية :

(1)البنية الأساسية : وبصفة خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والطاقة ، والنقل والمياه

[1] شاوش سيد علي، نفس المرجع السابق ،ص 51

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

والصرف الصحي .

(2)تنمية الموارد البشرية : وتشمل تخفيف الفقر ، والتعليم والصحة وتحويل اتجاه هجرة العقول الأفريقية .

(3)الزراعة

(4)مبادرة البيئة

(5)الثقافة

(6)العلم والتكنولوجيا

وفي كل من هذه المجالات ، حددت النيباد الأهداف الرئيسية المطلوب تحقيقها وعدداً من الإجراءات والسياسات المقترح اتخاذها لتحقيق تلك الأهداف .

تعبئة الموارد :

تحتوي نيباد علي مبادرتين بشأن تعبئة الموارد اللازمة لوضع برامجها موضوع التنفيذ :

مبادرة تدفقات رأس المال : وقد تضمنت تقديراً للموارد المالية المطلوبة لتمويل برامج النيباد ، حيث قدرتها الوثيقة بنحو 64 مليار دولار أمريكي سنوياً (لمدة 15 سنة تقريباً) وذكرت الوثيقة أن سد هذه الفجوة يستلزم زيادة كبيرة في المدخرات المحلية ، غير أنها أكدت أن "معظم الموارد المطلوبة ينبغي أن يأتي من خارج القارة" ولذلك فإن النيباد أولت اهتماماً كبيراً للأهداف والإجراءات المتعلقة بتعبئة الموارد الخارجية ، مركزة علي ثلاثة محاور رئيسية :

(أ) ترتيبات جديدة يتم التفاوض بشأنها بهدف تخفيف الديون الخارجية .

(ب) إصلاحات واسعة (ومبتكرة) في إدارة المساعدات الإنمائية الخارجية وربطها بشروط والتزامات متبادلة بين أفريقيا والمانحين بغرض زيادة حجم المساعدات وتحسين كفاءتها .

(ت) تشجيع انسياب رأس المال الخاص الأجنبي ، حيث تعلق عليه نيباد أهمية كبيرة في سد فجوة الموارد .

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

مبادرة النفاذ إلي الأسواق : تعتبر نيباد تحسين قدرة الصادرات الأفريقية علي الوصول إلي الأسواق العالمية ، جانباً رئيساً لعملية تعبئة الموارد . وتلخص المبادرة السبيل إلي ذلك في مبدأ واحد تنويع الإنتاج . ويأتي هذا التنويع من حسن استغلال قاعدة الموارد الطبيعية لأفريقيا عن طريق إجراءات وإصلاحات في كل من قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والتعدين والسياحة والخدمات ز وكذلك النهوض بالقطاع الخاص فضلاً عن اتخاذ إجراءات لتشجيع الصادرات الأفريقية علي الصعيدين الأفريقي والعالمي ، وإزالة الحواجز غير الجمركية التي تواجهها في أسواق البلدان الصناعية .

-الشراكة العالمية :

دعت النيباد إلي قيام "شراكة عالمية جديدة" بين أفريقيا وشركائها في التنمية ، تقوم علي أساس تقاسم المسئولية في تصحيح المظالم وأوضاع عدم المساواة التي شهدتها القرون الطويلة الماضية ، وتعبئة الجهود كافة للارتفاع بنوعية الحياة للشعوب الأفريقية في أسرع وقت ممكن . وهنا تعدد نيباد المنافع التي سوف يجنبها العالم من تلك الشراكة الجديدة مع أفريقيا ، وكيف أنها سوف تصب في النهاية في تحقيق الاستفادة الكاملة من منجزات الثورة التكنولوجية العالمية ، وتدعيم قواعد الأمن والسلم العالميين .

وبالنسبة لمضمون "الشراكة العالمية الجديدة" التي تطرحها نيباد فهو ينطوي علي جانبين :

أولها :الحفاظ علي المشاركات المتعددة القائمة حالياً بين أفريقيا وشركاء التنمية ، وترشيدها ، وتعظيم الاستفادة منها .

ثانيها :التفاوض حول علاقة جديدة مع البلدان المتقدمة والمنظمات متعددة الأطراف . وتنطوي هذه العلاقات الجديدة علي أهداف ومعايير للأداء متفق عليها بين الطرفين ، وعلي مسئوليات والتزامات متبادلة . فتحمل النيباد الدول المتقدمة والمنظمات المتعددة الأطراف بمسئوليات والتزامات في مجالات معيته ، عددت منها الوثيقة اثني عشر مجالاً وتضمها الفقرة (185) من الوثيقة . وفي مقابل هذه المسئوليات من الالتزامات ، فإن القادة الأفارقة يتعهدون من جانبهم

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

بتنفيذ الإجراءات التي وردت في الفصل الثالث من النيباد (فقرة 49) . علي أنه يلاحظ هنا أن نيباد سكتت تماماً عن الجانب الخاص بالمشاركة بين الجنوب والجنوب .

الفرع الثاني :إجراءات تنفيذ برنامج عمل النيباد[1]

تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ، يمثل مضمون الفصل السابع والأخير من الوثيقة حيث أشار إلى بعض الأسس والمبادئ المتعلقة بالتنفيذ و التي يمكن تلخيصها في ما يلي :

إعداد مجموعة من البرامج العاجلة لكي يتم وضعها موضع التنفيذ على وجه السرعة بالتعاون مع شركاء التنمية .

-وهى البرامج الخاصة بالمجالات الأربع التالية : الإمراض المعدية – تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – تخفيض الديون – سبل الوصول إلى الأسواق

-اقتراح عدد من المشروعات ذات الأهمية الحيوية للتنمية التكاملية على المستوى الإقليمي وقد وضعت قائمة تفصيلية لهذه البرامج على موقع النبياد على شبكة الانترنت

-إنشاء جهاز لإدارة شئون نيباد ، وفى هذا الخصوص نصت الوثيقة على أنشاء لجنة تنفيذ من رؤساء الدول الأفريقية تتكون من رؤساء عشرة دول بواقع دولتين عن كل إقليم من الأقاليم الخمسة فى أفريقيا بالإضافة إلى الدول الخمسة المؤسسة لنيباد : ، الجزائر، جنوب أفريقيا ،نيجيريا ، السنغال ، مصر .

والملاحظة المهمة هي أن وثيقة النيباد تحدد عدة قطاعات ذات أولوية تركز عليها البلدان الإفريقية والشركاء الدوليين، هذه الأولويات متسلسلة ولا تشكل استراتيجية تنموية فالنيباد يقدم تعداد لاحتياجات دول القارة في مختلف القطاعات الهامة، يؤكد في الوقت الراهن على تجسيد الأهداف في مجال التنمية الدولية.

إن بنود النيباد لا تضع أية استراتيجية للاتصال تجاه مجموع البلدان والمؤسسات التمثيلية وقد ركزت أساسا على القطاع الخاص وعلى خمس دول فقط من القارة الإفريقية وتعمل على إنشاء

[1] شاوش سيد علي، نفس المرجع السابق، ص 53

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

مسار تنموي إفريقي، والى شراكة جديدة مبنية على أساس المسؤولية المشتركة في تبادل المصالح، خاصة وأن تحديد مفهوم الشراكة الجديدة بين إفريقيا وباقي العالم يأخذ بعين الاعتبار إنجازات الماضي والتدبر وأخذ الدروس من التجارب المؤلمة لجعلها ذات مصداقية وواقعية [1]

المطلب الثاني :الاستعانة بآليات فعالة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة في إفريقيا

الفرع الأول :المراحل الابتدائية لآلية مراجعة النظراء

تمت على مرحلتين :

في المرحلة الأولى يتم دراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية و مؤشرات الحكم الرشيد في البلد المنتظر مراجعتها، والى الوثائق الأساسية التي أعدتها أمانة الآلية التي تقدمها على الصعيد الوطني والقاري والمؤسسات الإقليمية الدولية، ومن ناحيتها تقوم السكرتارية بإدارة أوراق بحثية والأوضاع السياسية في الدولة إلى سيتم مراجعة أدائها وذلك بالاستفادة من الشركاء والفنيين للآلية، وهم الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، وفي خلال هذه المرحلة يتم إعداد ورقة موضوعه استنادا إلى برامج العمل التي أعدتها إلى الأوراق البحثية التي جمعتها السكرتارية كأساس لعملية المراجعة .

ثانيا :المرحلة الثانية.

يقوم فريق المراجعة بزيارة البلد المعني لإجراء المشاورات مع الحكومة والمسئولين و الأحزاب السياسية والبرلمانيين وممثلي منظمات المجتمع المدني[2].

[1] شاوش سيد علي، نفس المرجع السابق، ص 57

[2] شاوش سيد علي، نفس المرجع السابق، ص 71

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

الفرع الثاني :المراحل الختامية لآلية مراجعة النظراء

أولا :المرحلة الأولى.

إعداد مشروع التقرير الخاص بمراجعة الدولة المعنية في ضوء زيارة فرق المراجعة بالإضافة إلى الأوراق التي أعدتها السكرتارية آخذة في الاعتبار التعهدات التي قطعتها الدولة على نفسها في البرنامج المقدم .

ثانيا : المرحلة الثانية

بحث واعتماد التقرير النهائي من رؤساء الدول والحكومات لاعتماده واتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا لما جاء به التقرير

ثالثا :المرحلة الثالثة.

بعد ستة أشهر من التقرير النهائي، يتم النظر فيه من قبل رؤساء الدول والحكومات وذلك في المحافل الإفريقية الإقليمية والقارية وبرلمان عموم إفريقيا وكذلك اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والتجمعات الإقليمية ومجلس السلام الأمني، والمجلس الاجتماعي والاقتصادي والثقافي التابع للاتحاد الأفريقي [1]

[1] شاوش سيد علي، نفس المرجع، ص 72

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

المبحث الثاني : ظاهرة التصحر وتداعياتها على الدول

المطلب الأول : مفهوم ظاهرة التصحر

الفرع الأول :تعريف ظاهرة التصحر

ترد الكثير من التعاريف للتصحر في المراجع و من قبل المؤسسات و المنظمات التي تتعامل مع الموضوع غير إن احدث تعريف اقر في عام 1994 ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ينص على إن التصحر يعني تدهور الأرض في المناطق القاحلة و شبة القاحلة و المناطق الجافة و شبة الرطبة الذي ينتج من عوامل مختلفة يشمل التغيرات المناخية و النشاطات البشرية[1]

–هو تناقص القدرة الإنتاجية للتربة نتيجة سوء استخدام الإنسان لها ,أي طغيان الجفاف على الأراضي الزراعية و تحولها إلى أراضي قاحلة بسبب الإنسان و سيادة العمران على حساب الأراضي الزراعية [2].

– يصف العمليات التي تؤدي إلى تدهور الأرض وزحف مظاهر وخصائص الصحراء إليها، ويحدث التدهور في إنتاجيتها العضوية من حيث عدد الحيوانات والنباتات وتنوعها، وكذلك تدهور الزراعة وفشلها، ومن ثم عدم قدرة الأرض على توفير متطلبات الإنسان والحيوان والنبات وينتج عن ذلك تحول الأرض من منتجة إلى غير منتجة بسبب النشاطات البشرية في ظل التقلبات المناخية لاسيما عند حدوث الجفاف أو الفيضانات.

– هو مظهر من التدهور الواسع للأنظمة البيئية الذي يؤدي إلى تقلص الطاقة الحيوية للأرض المتمثلة في الإنتاج النباتي و الحيواني و من ثم التأثير في إعالة الوجود البشري و هناك الكثير

1 الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، تقرير اجتماع التنفيذ الإقليمي التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، الدورة السادسة عشر ،2008،ص.23.

2 منصور حمدي أبوعلي، جغرافية المناطق الجافة، دار وائل للنشر والتوزيع،ط1، الأردن، 2010،ص.193.

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

من المراحل في عملية التصحر لكن مهما يكن شكلها فان المرحلة النهائية ستكون الصحراء التامة مع إنتاجية حيوية تصل إلى الصفر[1]

– ظاهرة تحول الأرض الزراعية والمراعي الطبيعية في المناطق الجافة وشبه الجافة إلى صحراء غير منتجة بسبب الجفاف المستمر لعدة سنوات أو بفعل استغلال الإنسان لها بصورة غير منتظمة ومفرطة وتكون الكثبان الرملية وشبه الرملية وتراكم الأملاح[2]

ـ مبادئ اتفاقية مكافحة التصحر

كان الهدف الأساسي من إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والحد من آثار الجفاف هو إزالة الظاهرة التي أصبحت تهدد أرض والإنسان على سواء، وقد أرست الاتفاقية عدة مبادئ عامة وخاصة بقصد تحقيق الأهداف المأمول بلوغها[3]

الفرع الثاني : أسباب تفشي ظاهرة التصحر

يكلف التصحر العالم على الأقل 42 بليون دولار سنويا، في حين تقدر الأمم المتحدة أن التكاليف العالمية من أجل الأنشطة المضادة للتصحر من وقاية و إصلاح واعادة تأهيل للأراضي لا تكلف سوى نصف هذا المبلغ أي مابين10 و 24بليون دولار سنويا، هذه الوضعية جعلت حوالي 110 بلد في العالم يتأثر بهذا التصحر مما يؤثر على حوالي بليون نسمة من هذا التصحر، مما يرغمهم على ترك مزارعهم والهجرة إلى المدن من أجل كسب العيش[4].

و كان الهدف من وراء هذه الاتفاقية هي مكافحة التصحر، والتخفيف من آثار الجفاف في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد أو التصحر، وبخاصة في إفريقيا، وهذا باتخاذ إجراءات فعالة من خلال البرامج الوطنية والتنسيق الإقليمي، دون الإقليمي والدولي والقيام بترتيبات الشراكة في تجسيد

---

[1] علي احمد غانم، المناخ التطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، الأردن، 2010، ص181.

[2] عبد مخور نجم الريحاني، ظاهرة التصحر في العراق وأثارها في استثمار الموارد الطبيعية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1986، ص9.

[3] شاوش سيد علي، نفس المرجع السابق، ص 77

[4] شاوش سيد علي، نفس المرجع، ص 91

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

المشاريع الخاصة بمكافحة التصحر، هذا في إطار نهج متكامل ومتناسق مع الاتفاقيات الدولية البيئية وكذا برنامج عمل21 الخاص بالتنمية المستديمة في المناطق المتضررة[1]

المطلب الثاني : الوسائل المعتمدة للحد من ظاهرة التصحر

الفرع الأول : الوسائل التقليدية

نشر ثقافة الوقاية:

وذلك عن طريق اتخاذ إجراءات وقائيّة لحماية الأراضي الجافة من التصحّر، ويتطلّب ذلك تحفيز الحكومات وسكان الأراضي الجافة على تبني مواقف إيجابيّة، حيث تشير الدّراسات إلى أنّ سكان الأراضي الجافة هم الأقدر على مكافحة التّصحّر نظراً لخبرتهم الطّويلة ومعرفتهم بمتطلبات البيئة التي يعيشون فيها، وذلك عن طريق تحسين الممارسات الزّراعيّة، وتعزيز التّنقل الرّعوي المستمر؛ أي انتقال الرّعاة من مرعى لآخر للاستفادة من الموارد الطّبيعيّة في الأراضي الجافة، ومن الأمثلة على ذلك تمكّن مستخدمي الأراضي في العديد من مناطق السّاحل من تحقيق إنتاجيّة أعلى من خلال تحسين جودة التّربة، والمحافظة على الماء، واستخدام الأسمدة المعدنيّة والطّبيعيّة، وتنظيم العمل عليها. [2]

الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه: ينتج التصّحر عن تدهور التّربة بسبب التّعرية وزيادة الملوحة، لذلك لا بد من اتخاذ تدابير فعالة ومتكاملة لحماية التّربة والماء أيضاً، ويكون ذلك عن طريق:

منع الرّعي الجائر الذي يسبب استغلال نباتات منطقة محددة ودوس الماشية على تربتها بشكلٍ كبير، وذلك عن طريق الاستخدام الدّوراني أو المتعاقب للمراعي لإعطاء الفرصة للأراضي للتعافي قبل العودة لاستخدامها من جديد .إقناع سكان المناطق الجافة بتقليل أعداد القطيع ليتناسب معدل الثروة الحيوانية مع قدرة النّظام البيئي على تحمّلها

[1] شاوش سيد علي، نفس المرجع السابق ، ص 92

[2] Core Writing Team, Ecosystems AND HUMAN WELL-BEING, Page 14, . Edited

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

تحسين ممارسات إدارة المياه: بما في ذلك الاستخدام الدّوري المتعاقب لمواقع الآبار، واستخدام تقنيات حصاد وتخزين الماء التقليديّة، وتحسين تقنيات تخزين الماء أثناء فترات هطول الأمطار الكثيفة لمنع الجريان السّطحي الذي يساعد على انجراف التّربة السّطحيّة الخصبة، وتعزيز كمية المياه الجوفيّة، وتوفير ماء احتياطي لاستخدامه خلال فترة الجفاف، وتشجيع الإنبات والتّخضير.

حماية الغطاء النّباتي: يساعد الغطاء النّباتي على الوقاية من التّصحر، ويمنع خسارة خدمات النّظام البيئي خلال فترات الجفاف، ويعزز هطول الأمطار؛ لذلك من الضّروري حماية الغطاء النّباتي الذي يمكن أن يتعرّض للخطر بسبب قطع الأشجار، والإفراط بالزّراعة، والرّعي الجائر، والإفراط في حصاد النّباتات الطّبيّة، وأنشطة التّعدين، ويرتبط كل ما سبق بتأثير انخفاض النّتح التّبخري السّطحي، وازدياد الوضاءة؛ أي قدرة الأرض على عكس الضّوء السّاقط عليها.

التّكامل بين المراعي والأراضي الزّراعيّة في المناطق الجافة شبه الرّطبة، والمناطق شبه الجافة: في المناطق شبه الجافة وشبه الرطبة تكون الظروف ملائمة لاستخدام الأرض بالحالتين الرعوية والإنتاجية، وبدلاً من إقصاء إحدى الاستخدامات لحساب الأخرى يمكن دمجهما معاً لتحقيق مزيج اقتصادي يعود بالنفع ويحد أيضاً من انتشار التصحر، فيمكن للزراعة المُختلطة في هذه المناطق أن تزيد من خصوبة الأرض عن طريق إعادة تدوير العناصر الغذائية الضرورية للتربة عن طريق السماح للمواشي بالرعي فيها، وهذا يساهم في تخفيف الضغط الرعوي على المحميات والأراضي المهددة بالتصحر، بالإضافة إلى أن هذه الأرض يمكن استخدامها أيضاً في إنتاج الأعلاف المخصصة للمواشي للتغلب على مشاكل قلة الأرضي الرعوية وتقلب المواسم خلال العام، علماً أنّ العديد من نظم الزّراعة في غرب أفريقيا تدين بنجاحها للتكامل بين الأراضي الزّراعيّة والمراعي

توظيف التّكنولوجيا المناسبة: [1]يمكن مكافحة التّصحر عن طريق استخدام كل من التّكنولوجيا التّقليديّة والتّقنيّات والمهارات المحليّة المقبولة من سكان الأراضي الجافة والعمل لصالح عمليات

[1] Core Writing Team, Ecosystems AND HUMAN WELL-BEING, Page 15 . Edited

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

النّظم البيئية وليس ضدها، والاستغناء عن التّقنيات غير المستدامة المستخدمة للري وإدارة المراعي، ومن ضمنها زراعة المحاصيل غير المناسبة للمناطق الإيكولوجية الزّراعية

تمكين المجتمعات المحليّة من اتخاذ القرارات ودعمها: تكون المجتمعات المحليّة غالباً الأقدر على إدارة موارد الأراضي الجافة بنجاح نتيجة الخبرة والمعرفة بالبيئة المحيطة بهم، ومع ذلك فكثيراً ما تكون قدرتهم على التّصرّف محدودة نظراً لنقص القدرات المؤسسيّة، وعدم إمكانيّة الوصول إلى الأسواق، وعدم توافر رأس المال للتنفيذ، لذلك لا بدّ من دعم المجتمعات المحليّة ومؤسسات المجتمع وإشراكها في الجهود المبذولة لمكافحة التّصحر، وإعطاء مديري الأراضي المحليين حرية التّصرف، ويكون ذلك على سبيل المثال عن طريق تمكين أصحاب الماشية من الارتحال الموسمي بحثاً عن الكلأ، وهي ممارسة تقليديّة كان يحرص عليها الرّعاة استجابة للتغيرات البيئيّة إلا أنّها أصبحت غير متاحة مؤخراَ

اعتماد سبل عيش بديلة عن الاستخدام التقليدي للأراضي الجافة: ويكون ذلك عن طريق الزّراعة المائيّة؛ أي تنمية الأحياء المائيّة في مزارع بدلاً من جمعها من بيئتها الطّبيعيّة وبذلك يمكن إنتاج الأسماك، والقشريات، والمركبات الصّناعيّة التي تنتجها الطّحالب الدّقيقة، واستخدام الدّفيئة الزّراعيّة، والاستزراع المائي في الأراضي الجافة تحت غطاء بلاستيكي مما يؤدي إلى تقليل التبخّر، وإعطاء الفرصة لاستخدام الماء المالح وقليل الملوحة بطريقة مثمرة، والاستفادة من ميزات الأراضي الجافة مثل الإشعاع الشّمسي، والشّتاء الدّافئ نسبياً، والمناطق البكر ذات الكثافة السّكانية المنخفضة، ولتحقيق كل ما سبق يجب أولاً بناء القدرة المؤسّسية والوصول إلى الأسواق، ونقل التّقنية، واستثمار رأس المال، وإعادة توجيه المزارعين والرّعاة [1]

تحسين الظّروف الاقتصاديّة لسكان المناطق المتأثّرة بالتّصحّر: وذلك عن طريق خلق فرص اقتصاديّة جديدة للناس لكسب المال وتخفيف الضّغوط النّاتجة عن التّصحر، وتوفير خدمات البنية

[1] Core Writing Team, Ecosystems AND HUMAN WELL-BEING, Page ,16. Edited

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

التّحتيّة والمرافق اللازمة لهم، وذلك لتحقيق التّوقعات السّكانيّة المتعلقة بنمو الجزء الحضري في الأراضي الجافة، ليصل إلى 52٪ تقريباً بحلول عام 2010 وإلى 60٪ بحلول عام 2030

وقف تدهوّر التّربة: تتعرّض التّربة للتدهور وتقل خصوبتها نتيجة التّعرية، والزّراعة المكثفة، وتراكم العناصر الضّارة مثل بعض الأملاح، ويمكن وقف تدهور التّربة عن طريق: استخدام الأسمدة الصّناعية والطّبيعيّة لتزويد التّربة بالعناصر الضّروريّة لنمو النّباتات مثل النّيتروجين، والفوسفور، والكالسيوم، والمغنيسيوم[1] .

السّيطرة على التّعرية النّاتجة عن حركة الرّياح عن طريق بناء أسوار من النّباتات المحليّة، وإحاطة المحاصيل بأغطيّة معدنيّة، وزرع نباتات تحمي جذورها التّربة وتثبتها .منع رعي الماشية لحماية النّباتات .تنويع المحاصيل وأنواع الحيوانات التي توجد في قطعة أرض محددة؛ وذلك لأنّ الأرض يمكنها تحمّل نباتات وحيوانات مختلفة على مدى فترات طويلة طالما أنّ احتياجاتهم الغذائيّة، والموارد التي يستهلكونها من الأرض ليست متشابهة، لهذا السّبب يُنصح بتجنّب زراعة نوع محدّد من النّباتات واعتماد الزراعة الدورية لاستعادة خصوبة التّربة.

ولقد أكدت الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر على أهمية النهج التشاركي في عملية مكافحة التصحر، أي مشاركة الجميع في هذه العملية[2]

[1] Alex Kirby,Karen Landmark ،DESERTIFICATION, Page 16,21,22. Edited

[2] شاوش سيد علي، نفس المرجع السابق، ص 93

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

خلاصة الفصل الأول

جاء الفصل الاول حول مفهوم الشراكة الجديدة من خلال تعريف مبادرة نيباد ، و اتفاقية الأمم المتحدة للتصحر كمبحث ثاني ، و حاولنا تلخيص قدر المستطاع الباب الأول من الكتاب في صيغة فصل واحد و نتطرق في الفصل الثاني لدور منظمة النيباد في تحقيق التنمية والحد من ظاهر التصحر .

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

الفصل الثاني

دور منظمة النيباد في تحقيق التنمية والحد من ظاهر التصحر

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

تمهيد

سنتكلم و ليس بإسهاب و لكن في صفحات طويلة عن دور الجزائر، باعتبارها العنصر الفعال و الاستراتيجي في اتفاقية الشراكة الجديدة الافريقية، و اثر هذه الآلية الجديدة على التنمية المستدامة و الحكم الراشد بدول افريقيا .

المبحث الأول : دور الجزائر في الحد من ظاهرة التصحر في إطار الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (أو في إطار منظمة النيباد)

المبحث الثاني : أثر الآلية الجديدة على التنمية المستدامة لإفريقيا

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

المبحث الأول : دور الجزائر في الحد من ظاهرة التصحر في إطار الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا

هناك مساعي داخلية و اقليمية نذكرها في المطلب الأول ، ثم عن المساعي الدولية للحد من ظاهرة التصحر في المطلب الثاني .

المطلب الأول : المساعي الداخلية والإقليمية للحد من ظاهرة التصحر

الفرع الأول : حث الدول الإفريقية على التعاون في مجال مكافحة التصحر

من خلال القمة ال 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية ورئاستها لها زاد اهتمامها بالقضايا الإفريقية خصوصا وأن بعض المشاكل التي تعاني منها الجزائر هي جزء من مشاكل إفريقيا، كانخفاض معدل التنمية ومشكل الديون التي أصبحت تثقل ميزانيات معظم الدول الإفريقية، لكن المشكل الأكبر من ذلك هو مشكل خدمات الديون التي أصبحت تمثل هاجسا أكبر من هاجس الديون، لأنه تأكد أن خدمات الديون أدخلت معظم الدول الإفريقية في معضلة اقتصادية مفادها أن هذه الديون لما تم جلبها كان بهدف التنمية، لكنها تحولت إلى عائق دون ذلك، لأن خدمات الديون أصبحت تمتص الفائض الذي يمكن أن يوجه للتنمية، لهذا أصبحت اقتصاديات هذه الدول تدور في حلقة مفرغة من الصفر وإليه، ولذلك كما ذكرنا جاء التفات الجزائر إلى ذلك خصوصا وأن إفريقيا على عتبة دخول الألفية الجديدة في عالم معولم الذي رافقه ظهور تجمعات إقليمية لمواجهة هذا التيار، ولهذا كان لا بد للأفارقة أن يسيروا في هذا الاتجاه للتحصن من تيار العولمة الجارف، وبما أن الجزائر كانت تترأس منظمة الوحدة الإفريقية فإنها كانت تدرك الدور الذي تتقمصه وقامت بمحاولة إعداد خطة تنموية في إفريقيا وفق المعطيات الجديدة، وفي هذا الاتجاه جاءت مبادرة الرئيس الجنوب إفريقي تابو مبيكي بمساعدة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والرئيس النيجيري أوبا سانجو لإعداد خطة تنموية في القارة عرفت باسم الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا MAPوتركزت على مبدأ المشاركة حيث تم تحديد القطاعات التي يجب أن تعمل فيها الحكومات والتي يجب أن تكون لها الأولوية على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوجيه القطاع

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

الخاص إليها وهي قطاع التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والاتصالات وتعزيز الأمن، وانضمت مصر فيما بعد إلى هذه المبادرة .[1]

كما كانت أخرى من طرف الرئيس السنغالي" عبد الله واد "التي أطلق عليها اسم OMEGA مخطط أوميغاPLAN وأعلنت خلال مؤتمر القمة الفرنسية الإفريقية المنعقدة في ياوندي في جانفي 2001 ، وتركزت هذه المبادرة على أهم الميادين التي يجب توفرها من أجل إحداث تنمية شاملة ومستدامة من شانها تسهيل عملية الاندماج في كل الأنشطة العالمية وخاصة التجارية منها، والتمكين من تحمل أعباء المنافسة الإنتاجية والاندماج في التجارة العالمية، وبما أن هذه المبادرات لا توجد بينها تباينات واختلافات شديدة فإن القادة رحبوا بالمبادرتين المقترحتين OMEGA–MAP قرروا دمجهما الأفارقة في قمة لوزاكا في مبادرة واحدة تعبر عن موقف إفريقي موحد من أجل عرضها على شركاء إفريقيا الدوليين، وأصبحت الصيغة النهائية لهذه المبادرة تعرف ب :مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPADوتهدف إلى تقليص الفارق الذي يفصل إفريقيا عن الدول المتقدمة والعمل على إيجاد سبل لدمج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، وهي بمثابة عقد أحد أطرافه إفريقيا التي تتعهد بتكريس مبادئ الحكم الراشد مقابل زيادة المساعدات وحجم الاستثمارات من طرف الدول المتقدمة [2]

وقد لعبت الجزائر دورا هاما و بارزا في المراحل الأولى للمبادرة، وقد شاركت الجزائر مع جنوب أفريقيا ونيجيريا في صياغة" مبادرة ماب "وبتكليف من القمة الأفريقية في " لومى "سنة 2000 ، وقد مهد الاهتمام الجزائري بالمبادرة باختيار الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة كنائب لرئيس اللجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات النيباد.[3]

و ذكر الاستاذ شاوش في مذكرته في حوالي ثمان صفحات عن دور الجزائر في النيباد ، من سنة 2000 إلى سنة 2004.

أولا ردود الأفعال الخارجية

---

[1] عمرو علي، "المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية"، مجلة السياسة الدولية149 2002 ؛ علاء جمعة،" قمة النيباد :مبادرة بعد ثلاث سنوات"، مجلة السياسة الدولية159 (2005): 220.

[2] ivan crouzel, L'Afrique du Sud : moteur d'une nouvelle donne continentale? Politique africaine n° 88 – décembre 2002,121_122.

[3] شاوش سيد علي، نفس المرجع السابق، ص 121

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

مع بداية الإرهاصات الأولى لمعالجة المشاكل الإفريقية المتعلقة بالتنمية والديون والسلم والأمن وترشيد الحكم انطلاقا من قمة الجزائر 1999 م وإلى قمة سيرت الاستثنائية التي كانت بمثابة انطلاقة حقيقة لمعالجة هذه المشاكل بدءا بدراسة مشروع تعديل القانون الأساسي لمنظمة الوحدة الإفريقية بما يتماشى وتحديات الألفية الجديدة، والذي تطرق إلى مشكل التنمية، الحكم الراشد والسلم والأمن في إفريقيا، وبعد أن حدد القادة الأفارقة التحديات التي تعترض التنمية في إفريقيا اغتنموا حضور ممثل عن الاتحاد الأروبي، ليرفعوا دعوة بعقد قمة إفريقية أوروبية [1]، هذه الدعوة وجدت اهتمام البرتغال التي كانت ترأس الاتحاد الأوروبي، ولذلك قدمت مبادرة عقد قمة افريقية أوروبية، بدعم من أطراف أوروبية مهتمة بالشأن الإفريقي تم عقد هذه القمة يومي 3 و 4أفريل 2000م بالقاهرة، لتكون أول قمة أوربية إفريقية حضرها عن الجانب الإفريقي 51دولة وعن الجانب الأوروبي 15 دولة، وكانت هذه القمة عبارة عن حوار بين الطرفين حول قيام شراكة بين أروبا وإفريقيا، وكانت وجهة نظر الطرف الإفريقي الذي عبر عنه رئيس الدولة المضيفة في الكلمة الافتتاحية والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية سالم أحمد سالم ورئيسها عبد العزيز بوتفليقة تدور حول النقاط التالية:

–تنمية القارة الإفريقية في المقام الأول مسؤولية أبنائها شعوبا وحكومات وأن دول القارة تعمل جاهدة من أجل تحقيق هذه التنمية في كافة المجالات، كما تسعى إلى إرساء قواعد دولة القانون وقواعد الديمقراطية والحكم الراشد، وأن الإنجازات التي حققتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الفترة الأخيرة ساهمت في ترشيد استخدام الموارد المتاحة لإفريقياولكنها ما زالت في حاجة إلى زيادة مطردة في تدفق الموارد الاستثمارية من الخارج، وخاصة من أوربا وإعطاء مزيد من الفرص لصادراتها لمواصلة هذه الانجازات.

–إن إفريقيا تواجه ظروفا خارجية غير مواتية بسبب تدني الأسعار العالمية للسلع الأولية التي تصدرها القارة إلى الخارج، وكذلك بسبب تقلص نصيب القارة من التجارة الخارجية وتفاقم ديونها الخارجية، وهي لا تسعى في علاقاتها مع أروبا إلى الحصول على مزيد من المعونات وإنما تسعى

[1] أبو حسين سوسن،" قمة الاتحاد الإفريقي تؤكد في إعلان سيرت اليوم الالتزام بالحكم الراشد"، الشرق الأوسط، 05 يوليو، 2005

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

إلى تطوير علاقات المشاركة وبرامج التعاون مع أروبا، وذلك لمساندة الجهود التي تبذلها إفريقيا من أجل التنمية الشاملة، لأن أروبا هي الجار الأقدر على تفهم الظروف الإفريقية المعقدة [1]

أما وجهة نظر الطرف الأروبي التي عبر عنها بعض القادة الأوربيين ورئيس المفوضية الأوروبية "رومانو برودي "ورئيس الاتحاد الأروبي" جو تيريس "فكانت تنحصر في النقاط التالية:

موقف الاتحاد الاوروبي :

إظهار التفهم الأوروبي للمشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعيشها إفريقيا، وأن هذه المشاكل ترجع في جزء منها إلى تراكمات الماضي، وجزء منها يعتبر مسؤولية الأفارقة أنفسهم، وعليهم ببذل مزيد من الجهود من أجل التنمية الشاملة، ونبذ الخلافات والصراعات وإدخال العديد من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية وإرساء دولة القانون والحكم الراشد، وأن المهم أن يكون هناك تعاون بين الأفارقة أنفسهم في المجالات المختلفة.

-إن المشاركة الإستراتيجية بين إفريقيا وأروبا لا تعتبر سوى حل جزئي للمشاكل التي تعيشها أفريقيا، ولكن البقية تقع على عاتق شعوب وحكومات الدول الإفريقية، ولكن على دول إفريقيا وأروبا أن تتعاون من أجل تنشيط التجارة بينها، وأن يكون تحرير التجارة بصورة تدريجية مع ضرورة تقديم دعم للدول الإفريقية، لتسهيل عملية التحول الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر.

-إدراك الاتحاد الأوروبي للحاجة الإفريقية الماسة إلى مزيد من الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا، وخاصة من أروبا وذلك من أجل تدعيم القدرة التنافسية للاقتصاديات الإفريقية [2]

و حسب مذكرة الاستاذ شاوش سيد علي التي نحن في صدد دراستها نجده يقول حول الاتحاد الاوروبي بأنه عبر مرة ثانية عن مفهوم المشروطية نتيجة لتأكيد الاتحاد الأوروبي على الربط بين التزام الدول الأفريقية بقواعد الحكم الرشيد من ناحية، وبين قيام الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدات للقارة من ناحية أخرى [3]

الموقف الفرنسي البريطاني:

[1] مغاوري شلبي، القمة الأفروأوروبية بالقاهرة عجلة المشاركة تنتظر الوقود،

[2] مغاوري شلبي، القمة الأفروأوروبية بالقاهرة عجلة المشاركة تنتظر الوقود،

[3] شاوش سيد علي، نفس المرجع السابق، ص 134

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

وبالنسبة للموقف الفرنسي نجد أنه خلال القمة الفرنسية الأفريقية التي عقدت في العاصمة الفرنسية باريس بتاريخ 8 فيفري 2002 تم التركيز على مناقشة مبادرة النيباد[1]

الفرع الثاني :التنفيذ الإقليمي للاتفاقية ودور ممثلي الشعوب في تنفيذها

جاء تنظيم القمة الفرنسية الأفريقية من 19 إلى 22 فيفري 2003تحت شعار" من أجل الشراكة مع إفريقيا"، وشاركت فيها وفود من 52 دولة إفريقية، أي مشاركة كل دول إفريقيا ما عدا الصومال لصعوبات مادية في التنقل، حتى وإن كان هم فرنسا هو الهيمنة على أفريقيا خصوصا وأن لها قواعد عسكرية هامة ست قواعد في إفريقيا تفوق قدراتها القتالية كفاءة الجيوش الإفريقية الوطنية على حد تعبير الرئيس السنغالي السابق عبده ضيوف، بالإضافة إلى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية الهائلة في الدول الأفريقية، بحيث يقدر حجم صادراتها ب 13.5 مليار دولار سنويا، بالإضافة إلى استثماراتها في القارة، والشيء الأهم هو مواجهة النفوذ الأمريكي والصيني في القارة بعد تراجع النفوذ البريطاني، أما القادة الأفارقة فكان همهم جلب الدعم للمبادرة الجديدة والتي أكد البيان الختامي على أهميتها وعلى ضرورة استمرار المساعدات وزيادتها في الفترة القادمة [2]، كما أكدت القمة الفرنسية الإفريقية التالية المنعقدة في 04 ديسمبر 2004 التي شاركت فيها كل الدول الأفريقية على أن حل ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا يتم إلا من خلال تنمية البلدان الأفريقية عن طريق دعم متزايد من البلدان المصنعة وخفض الديون [3]

بالإضافة إلى تزايد النفوذ الفرنسي في القارة الإفريقية واهتماماتها بها، فإن الصين كذلك كانت من أكبر المهتمين بالقارة، وكان ذلك من العوامل التي جعلت قادة الدول المحركة للمشروع يقومون بمساعيهم لشرح مشروع المبادرة وتبليغ هموم إفريقيا للصينيين قصد الحصول على المساعدات

---

[1] شاوش سيد علي، نفس المرجع ، نفس الصفحة .

[2] بدر حسن شافعي، فرنسا ضحكت على الأفارقة بالملف العراقي

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2003/02/article12.sh

[3] عبد الحافظ الصاوي، الصين في إفريقيا ..استعمار أم تبادل منفعة؟

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

وإلغاء الديون التي هي في ذمة الصين لدى الدول الأفريقية، وتبلورت هذه المساعي في إنشاء المنتدى الصيني الأفريقي كآلية للحوار بحيث تم عقد ثلاث قمم في مسار هذا الحوار عام 2000 وعام 2006 و 2009 ، وخلال هذا الحوار تطورت العلاقات بين الصين وإفريقيا بشكل ملحوظ، فبعد أن كانت التجارة البينية بين الطرفين سنة 2000 تقدر ب 10.5 مليار ارتفعت إلى 106.8 مليارات دولار في سنة واحدة، مسجلة ارتفاعا بنسبة % 45.1 سنة 2008 وبلغت واردات الصين من إفريقيا 56مليار دولار، أما صادراتها لإفريقيا فقد بلغت 50.8 مليار دولار وهو الشيء نفسه بالنسبة للاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا، ففي 2003 كانت الاستثمارات الصينية تقدر ب 491مليون والتي قد وصلت إلى 7.3 مليار دولار في 2008 ، كما أن هذا الحوار الذي كانت الصين متفهمة فيه أكثر لمشاكل إفريقيا ورغبتها في كسب الصوت الأفريقي في الأمم المتحدة إضافة إلى المزايا الاقتصادية لها في إفريقيا، أدى إلى إسقاط الصين لجميع ديون الدول الأفريقية الأشد فقرا المستحقة سنة 2005 والتي لا تتحمل فوائد، وقد شمل إسقاط هذه الديون 31 دولة إفريقية بنحو 1.3مليار دولار، منها 60 مليون دولار أسقطتها من ديون السودان منذ ثلاث سنوات، كما ألغت الرسوم الجمركية على 190سلعة من صادرات بعض الدول الأفريقية ما لا يقل عن 29 دولة إفريقية منذ أول يناير 2005 ، كما تعهدت بإتاحة صفقات تجارية تفضيلية لصالح الدول الأفريقية تصل إلى خمسة مليارات دولار، مع تقديم قروض تفضيلية للدول الأفريقية، ستستخدم أساسا لدعم مشاريع البنية التحتية والتنمية الاجتماعية [1]

مع تنامي المد الصيني الذي ساعده على ذلك الخلفية التاريخية الرائدة للصين في الوقوف وراء حركة التحرر الأفريقية لدى ذهنية الأفارقة، فقد أدى إلى انزعاج الخصم اللدود للصين الهند وبادرت بعقد قمم لتعزيز التعاون مع إفريقيا، وتلك هي فرصة الأفارقة لتحقيق مكاسب أخرى من خلال تعزيز التعاون مع الهند في مجال الزراعة والصناعة وإقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة ونقل الخبرات والحصول على مساعدات فنية، أما الهند فإلى جانب هاجس زيادة جارتها اللدودة نفوذها تريد هي الأخرى خلق نفوذ مواز له هناك، كما كانت تسعى إلى تنويع مصادر الطاقة لديها، وفتح أسواق جديدة لها في إفريقيا، إضافة إلى سعيها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، ولذلك تريد زيادة ثقلها على الساحة الدولية، وهذا ما يفسر اهتمامها بإفريقيا في هذه السنوات الأخيرة من

[1] عبد الحافظ الصاوي، الصين في إفريقيا ..استعمار أم تبادل منفعة؟نفس المرجع السابق

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

خلال مشاركتها شبه الدائمة في عمليات حفظ السلام في إفريقيا التابعة للأمم المتحدة، حيث شاركت في عمليات حفظ السلام في الصومال وإثيوبيا وسيراليون واريتريا والكونغو الديمقراطيةكما "أنفقت الهند ما يزيد على مليار دولار على برامج التعاون مع إفريقيا ومعظمها برامج مساعدة تنموية وبرامج في المجال التعليمي والأكاديمي ومشروعات البنية الأساسية مثل الكهرباء والسكك الحديدية للمشروعات الاقتصادية العملاقة، وكان هذا التعاون واضحا في دول مثل السنغال وإثيوبيا ومالاوي وغانا ونيجريا وزامبيا وبوركينافاسو ."

مع بداية القمم الأفريقية مع بعض كبار العالم خصوصا مع الصين التي بدأت تسعى لترتيب قمة مع إفريقيا، هذا الاهتمام وجد رد فعل من طرف القادة الأفارقة وتبلور بعقد قمة إفريقية هندية في نيودلهي يومي 8 و 9 أفريل 2008 قصد وضع آلية للشراكة بين الهند وإفريقيا، شاركت فيها 15 دولة إفريقية ممثلة للتجمعات الاقتصادية والإقليمية المختلفة للقارة، إلى جانب رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي وتنزانيا المترئسة للاتحاد الأفريقي، ورئاسته السابقة المتمثلة في غانا، وتوجت هذه القمة بوضع خطة "تتضمن التعاون في مجالات البنية التحتية والطاقة البيئية وتكنولوجيات المعلومات والسياحة، وبناء القدرات والإعلام والاتصالات والتجارة والاستثمار إلى جانب الخبرات"، وهذا هو ما تريده إفريقيا خصوصا وأن دولا مثل الهند والصين لا يهمها وضع حقوق الإنسان والديمقراطية في إفريقيا [1]

كان اهتمام اليابان كذلك بإفريقيا مبكرا وذلك للخوف على نفوذها في القارة ومواجهة بالخصوص نفوذ جيرانها الهند والصين نظرا لأنها تعتمد بشكل كبير على إفريقيا في الحصول على احتياجاتها من الموارد الأولية , و حسب هذه الإحصائيات التي ذكرنها آنفا حللها وفصلها الدكتور شاوش في اقسام انطلاقا من الملحق المتعلق بآسيا، ثم بلدان منطقة أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي، و أوروبا في صفحات مذكرته من الصفحة 139 إلى الصفحة 149 .

ملخصا إياها في جهود افريقيا لتحسين البيئة الاقتصادية خلق أدوات مالية ملائمة للاحتياجات المحلية أو إدخال المحاصيل المقاومة للجفاف، و في دمج برامج مكافحة للتصحر في برامج التنمية الأخرى[2].

---

[1] سميحة عبد الحليم، القمة الإفريقية الهندية.وعصر التحالفات،37378=params?profiles/portal/wps/www.egynews.net/http://<

[2] شاوش سيد علي، نفس المرجع السابق، ص ص 145 – 146

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

اتفاقية مكافحة التصحر :[1]

تعد إفريقيا أكثر القارات تضررا إذ قررت الأمم المتحدة بموجب القرار 3337 ل 17 ديسمبر 1974عقد قمة دولية لمكافحة التصحر[2]، و خرجت باتفاقية تعد الوحيدة التي تم استخلاصها من توصية مباشرة لمؤتمر جدول الأعمال ال21، والتي اعتمدت في باريس يوم 17 يونيو 1994 ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 1996 .

إذ تعد الاتفاقية الأولى والوحيدة التي تحمل طابعا دوليا، وملزما قانونا لوضع لمعالجة مشكلة التصحر، وتقوم الاتفاقية على مبادئ الشراكة والمشاركة واللامركزية—العمود الفقري لإدارة الحكم الرشيد والتنمية المستدامة ولدى الاتفاقية الآن 194 بلدا عضوا مما يجعلها تحمل صفة العالمية للمساعدة في الترويج للاتفاقية أعلن في عام 2006 عن "السنة الدولية للصحارى والتصحر"، ولكن المناقشات نشبت بشأن مدى فعالية السنة الدولية على المستوى العملي ، فتح باب التوقيع عليها 24 أكتوبر 1994 و دخلت حيز التنفيذ 26 ديسمبر 1994 .

المطلب الثاني : المساعي الدولية للحد من ظاهرة التصحر

الفرع الأول : المشاركة في مختلف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة التصحر

إن دعم الجزائر للمبادرة يأتي في إطار محاولاتها ودعم دورها الإقليمي والخروج من العزلة التي فرضتها عليها أوضاعها الداخلية لعدة سنوات، فالنظام الجزائري يسعى إلى انتهاج دبلوماسية نشطة يدلل بها على أن الجزائر التي ظلت لأعوام منشغلة بأوضاعها الداخلية في ظل ما عانته من عدم استقرار، وقد استعادت دورها في العالمين العربي والأفريقي، وهنا جاء الاهتمام الخاص

[1] خصص لها الاستاذ شاوش سيد علي حوالي 18 صفحة ، تكلم فيها عن فحوى الاتفاقية و جهود بعض الدول الافريقية لتطبيقها من الصفحة 159 إلى الصفحة 165

[2] اتفاقية مكافحة التصحر في الملحق رقم 01

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

بمبادرة النيباد، وبتقديم الدعم الكافي الإنجاح هذه الأفكار التي من شأنها أن تؤدي إلى النهوض بالتنمية و الاستقرار الجزائري وكذلك القارة الأفريقية [1]

الفرع الثاني :الدور التشاركي في اتفاقية مكافحة التصحر

قامت الجزائر بالتوقيع على الاتفاقية سنة 6991 ، لتدخل الاتفاقية مرحلة التنفيذ، وانعقد مؤتمر الأطراف الأول بروما سنة 6996 ، وأصبحت الاتفاقية جزءا من المواثيق الدولية التي يلتزم المجتمع الدولي بمراعاة أحكامها وتحقيق أهدافها.

و احتوت الاتفاقية على أربعة ملاحق للتنفيذ الإقليمي، إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وشمال حوض البحر الأبيض المتوسط[2]

الملحق الإفريقي فيه 69 مادة وفيه تفاصيل عمل على المستوى الوطني اولإقليمي ودون الإقليمي و برامج العلم والفن ونقل التكنولوجيا، والآليات المالية وهو مملوء بالتفاصيل عن جميع أوجه الأعمال والأنشطة الملحق الآسيوي وملحة أمريكا اللاتينية والكاريبي أكثر إيجازا يحتوي على ثمانية مواد ويعتني بالإطار العام للجهد الإقليمي وملحق شمال البحر المتوسط اليونان، البرتغال، إسبانيا.

الفرع الثالث : جهود الجزائر لمكافحة التصحر

في وثيقة قمت بقراءتها حول مكافحة التصحر بشمال افريقيا قامت بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا – مكتب شمال أفريقيا في اجتماعها الثامن عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية بطنجة بالمغرب قمت بادخال احصائيات و جداول دعما لعملي بالمذكرة و اسنادا لما جاء في مذكرة استاذي الكريم شاوش سيد علي .

[1] شاوش سيد علي ، نفس المرجع السابق ، ص 170.

[2] شاوش سيد علي، نفس المرجع السابق، ص 177

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

الجدول 1 : الحصيلة العالمية للتصحر وتدهور التربة في المناطق الجافة المخصصة للأغراض الزراعية (Dregne et al. 1991)

القارة	الزراعة المروية			الزراعة غير المروية			تربية الحيوان			مجموع الأراضي الجافة المخصصة للأغراض الزراعية		
	المساحة الكلية (مليون هكتار)	مساحة الأراضي المتدهورة	نسبة مساحة الأراضي المتدهورة	المساحة الكلية (مليون هكتار)	مساحة الأراضي المتدهورة	نسبة مساحة الأراضي المتدهورة	المساحة الكلية (مليون هكتار)	مساحة الأراضي المتدهورة	نسبة مساحة الأراضي المتدهورة	المساحة الكلية (مليون هكتار)	مساحة الأراضي المتدهورة	نسبة مساحة الأراضي المتدهورة
أفريقيا	10.4	1.9	18	79.8	48.9	61	1342.4	995.1	74	1432.6	1045.8	73.0
آسيا	92.0	31.8	35	218.2	122.3	56	1571.2	1187.6	76	1881.4	1311.7	69.7
أستراليا	1.9	0.3	13	42.1	14.3	34	657.2	361.4	55	701.2	375.9	53.6
أوروبا	11.9	1.9	16	22.1	11.9	54	111.6	80.5	72	145.6	94.3	64.8
أمريكا الشمالية	20.9	5.9	28	74.2	11.6	16	483.1	411.2	85	578.2	428.6	74.1
أمريكا الجنوبية	8.4	1.4	17	21.4	6.6	31	390.9	297.8	76	420.7	305.8	72.7
المجموع	145.5	43.2	30	457.7	215.6	47	4556.4	3333.5	73	5159.7	3562.2	69.0

هناك حوالي 100 بلد يعاني من التصحر، ولاسيما البلدان في أفريقيا والشرق الأوسط، وأستراليا، والصين، والهند، وباكستان، وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وأيضاً بعض البلدان في أمريكا، بالإضافة إلى البرازيل، وشيلي، والولايات المتحدة، وبيرو، وكذلك إسبانيا، واليونان، والبرتغال في أوروبا.

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

ويبين الجدول أدناه نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر في كل بلد من بلدان شمال أفريقيا. ويتضح أن موريتانيا هو البلد الأكثر تأثراً بالتصحر.[1]

الجدول 2: نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر [2]

نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر	البلد
87،8	المغرب
54،6	مصر
63،8	السودان
73،4	تونس
84،7	الجزائر
78،1	ليبيا

لا تشمل هذه النسب الأراضي الشديدة الجفاف.

تتعرض شمال أفريقيا (المغرب العربي، وحوض وادي النيل) بسبب موقعها الجغرافي بين منطقتين مناخيتين متباينتين، واحد رطبة، والأخرى صحراوية، إلى ظروف تتسم بتقلب المناخ نتيجة لتغيرات الطقس من حيث الحيز الزمني والتوقيت. وغالباً ما تعزى أسباب عملية التصحر في شمال أفريقيا إلى ما يلي:

استمرار الجفاف أو القحط لفترات طويلة بصورة غير عادية في موريتانيا، والسودان، ومصر، وليبيا. أما المغرب، بصفة خاصة، فقد شهد، منذ عام 1912، أكثر من 25 عاماً من

[1] عد هذه الوثيقة الدكتور رشيد مرابط، خبير استشاري.

[2] Lal, R. 2002. carbon sequestration in dryland ecosystems of west asia and north africa. Land degrdation & development 13:45-59

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

الجفاف. ويبلغ متوسط الفترة الفاصلة بين موجة الجفاف والموجة التي تليها ثلاث سنوات فقط ( ) Swearingen 1992. ولذلك، فقد أصبح الجفاف ظاهرة هيكلية، وليس ظاهرة ظرفية؛

تدهور الأراضي والغطاء النباتي بصورة سريعة بسبب طرق الاستغلال السيئة، أو غير الملائمة؛ الاستغلال المفرط للموارد الزراعية، والمراعي، والغابات بسبب استخدام الطرق التقليدية، وبفعل ضغط النمو السكاني السريع.

ويوضح الجدول 5 نطاق كل شكل من أشكال التدهور، مبيناً أن التدهور قد أصاب بالفعل أكثر من نسبة 50 في المائة من الأراضي الجافة في شمال أفريقيا، وأن أكثر الظواهر انتشاراً هي ظاهرة التعرية بفعل الريح والمياه.

الجدول 3: الحجم النسبي لمساحات الأراضي الجافة التي تعاني من مختلف أشكال التدهور في شمال أفريقيا [1]

نسبة الأراضي التي أصابها التدهور	شكل التدهور
28،4	التعرية بفعل الرياح
50،1	التعرية بفعل المياه
10،3	التدهور الكيميائي
11،2	التدهور المادي
100،0	المجموع

–ويوجز الجدول 6 أسباب تدهور الأراضي في شمال أفريقيا. ويمثل الرعي المفرط، والاستخدام السيئ للأراضي نسبة 70 في المائة من أسباب هذا التدهور.

الجدول 4: أسباب تدهور التربة في شمال أفريقيا:

[1] *Le Houérou H.N. 1995. Dégradation, régénération et mise en valeur des terres sèches d'Afrique. In: Pontanier R, M'Hiri A, Aronson J, Akrimi N, Le Floc'h E, (éds). L'homme peut–il refaire ce qu'il a défait ? Colloque de Tunis. Paris: John Libbey Eurotext, pp: 65–102.*

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

نسبة الأراضي التي أصابها التدهور	أسباب التدهور
2،52	الرعي المفرط
16،6	الاستخدام السيئ للأراضي الزراعية
8،1	إزالة الغابات
23،1	أسباب أخرى
100،0	المجموع

- ويورد درينغ (Dregne 1984) أن 85 %، و 75 %، و 40 % من أراضي الرعي، وأراضي الزراعة المطرية، والأراضي المروية متأثرة على التوالي بالتصحر، كما هو موضح في الجدول رقم 5 وفي الوقت الحالي، ربما أصبحت هذه المعدلات أكثر ارتفاعاً.

الجدول 5: انتشار التصحر في بلدان شمال أفريقيا الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط

	نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر
أراضي الرعي	85
أراضي الزراعة المطرية	75
الأراضي المروية	40
المساحة الكلية للأراضي	83

وحسب لو أويرو 1991 (Le Houérou, 1991)، يحدث التناقص السريع في مساحات المراعي بسبب التوسع في المساحات الزراعية. ولذلك، فإن الأراضي التي تتوسع فيها الزراعة هي أفقر الأراضي، وأكثرها عرضة للتعرية.

التصحر والجفاف في شمال أفريقيا : توافق الآراء بشأن الاتفاقية

اعتمد مؤتمر ريو دي جانيرو، أو ما يسمى أيضاً بقمة الأرض، ثلاثة نصوص رئيسية هي برنامج عمل القرن 21، وهو خطة مفصلة للعمل على الصعيد العالمي في جميع مجالات التنمية المستدامة، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وهو سلسلة من المبادئ التي تشتمل على الإدارة

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

المستدامة للغابات على الصعيد العالمي. وساعد بذلك مؤتمر ريو على بروز مفهوم التنمية المستدامة بوصفه عملية توفيق بين التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي، وحماية البيئة.

وأعقب هذا المؤتمر التوقيع على الكثير من الاتفاقيات الدولية:

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بالتغيرات المناخية التي أصبحت سارية المفعول في آذار/مارس 1994. وقد أصبحت هذه الاتفاقية أكثر إحكاماً بفضل بروتوكول كيوتو، وهو الاتفاق البيئي الأكثر إلزاماً؛

- اتفاقية التنوع الإحيائي التي أصبحت سارية المفعول في عام 1993، والتي أصبحت بموجبها الدول تتمتع بحق السيادة على الأنواع الحية. وانبثق عن هذه الاتفاقية بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة في التكنولوجيا الإحيائية الذي بلغ عدد البلدان التي صدقت ووقعت عليه في كانون الثاني/يناير 2000 في مونتريال 103، والذي يخول للدولة منع استيراد الكائنات المحورة وراثياً؛
- اتفاقية مكافحة التصحر الذي يؤثر في ربع مساحة اليابسة في بعض البلدان التي اعتمدت في عام 1994.

وبالإضافة إلى حماية الأراضي والتربة من التصحر، تهدف اتفاقية مكافحة التصحر أيضاً إلى محاربة الفقر. وتلتزم البلدان المتقدمة النمو، بموجب هذه الاتفاقية، بدعم جهود البلدان المتأثرة عن طريق منحها المساعدة المالية والتقنية الكافية في إطار التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل التنمية.

وقد أدركت بلدان المنطقة دون الإقليمية لشمال أفريقيا منذ فترة طويلة النتائج الخطيرة للتصحر وأثر هذه الظاهرة في التقدم الاقتصادي لهذه البلدان، وفي الجوانب الاجتماعية، والسياسية، والبيئية. وإزاء انتشار هذه الظاهرة واستمرار آثارها، شرعت هذه البلدان منذ سنوات في وضع برامج مكافحة التصحر أو التحات حتى قبل انعقاد المؤتمر الدولي الأول المعني بالتصحر في عام 1972.

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

غير أن هذه البرامج كانت تتسم بالطابع التقني الخالص كما كان نجاحها محدوداً [1]نجح القليل من الدراسات فقط في تحديد العوامل المحلية التي تقوض ممارسات الاستغلال المستدام المتبعة منذ آلاف السنين. وبعبارة أخرى، لم تتضمن برامج مكافحة التصحر أو التحات سوى جهود قليلة لمعرفة الأسباب الاجتماعية–الاقتصادية والسياسية الحقيقية لسوء استخدام الأراضي.

ونظراً للعوامل التاريخية والعوامل الاجتماعية–الثقافية المشتركة بين السبعة بلدان في المنطقة دون الإقليمية، وتقارب درجات تأثر هذه البلدان بالتصحر والجفاف، هناك ضرورة لتوافق الآراء فيما يتعلق باعتماد نهج مشترك ومنسق لمكافحة هذه الظاهرة. وفي هذا السياق، إلتزمت بلدان شمال أفريقيا بأن تصبح

جزءاً من أعضاء المجتمع الدولي الموقعين على الاتفاقية. وقد أعربت جميع بلدان شمال أفريقيا عن عزم أجهزتها المختصة على مكافحة انتشار التصحر. ويتضح ذلك من تصديق السبعة بلدان على الاتفاقية (الجدول 6). وانضمت جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية إلى حملة مكافحة التصحر في الفترة 1995–1996 (بالتصديق على الاتفاقية) من أجل تحقيق التنمية المستدامة. والمغرب هو البلد الوحيد الذي لم يشارك في الإعلان المبدئي للاتفاقية.

وعلى صعيد منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، ساعدت الاتفاقية على إقامة شراكات بين بلدان الشمال (المانحة) وبلدان الجنوب (المتأثرة). وفي الواقع، فقد انضمت جميع بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط الأوروبية إلى الاتفاقية، ولذلك فهي ستساهم في التمويل، ونقل التكنولوجيا والمعرفة والدراية في هذا المجال.

الجدول 6 : مركز بلدان شمال أفريقيا من حيث التصديق على اتفاقية مكافحة التصحر

التاريخ	البلد
95/07/07 (الرابع)	مصر
95/10/11 (العاشر)	تونس
95/11/24 (السادس عشر)	السودان

[1] Heutsch, B. 1995. Pourquoi la banquette CES diminue les rendements et augmente l'érosion. Bulletin Réseau Erosion 15 :317-325

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

96/05/22 (الواحد والثلاثون)	الجزائر
96/07/22 (الخامس والثلاثون)	ليبيا
96/08/07 (الثامن والثلاثون)	موريتانيا
96/11/12 (الخامس والخمسون)	المغرب

- وسيعتمد نجاح الاتفاقية على الإرادة السياسية في البلدان السبعة والبلدان المانحة على حد سواء وسعيها في السنوات القادمة إلى إيجاد ومضاعفة وإدارة الأموال التي ستساعد على وضع وإنجاز البرامج التي أوصت بها الاتفاقية. ويعتمد النجاح أيضاً على مساهمة مؤسسات البحث في هذه الجهود. فعنصر البحث يساعد بلدان شمال أفريقيا على معرفة العوامل التي تتحكم في عمليات التصحر معرفة أفضل، ومن ثم، وضع البرامج الجادة لمكافحة التصحر ومحاربته.

- وينبغي أن يساعد برنامج العمل الوطني، وهو أحد متطلبات الاتفاقية، على زيادة التماسك والتنسيق بين أنشطة المساعدة في مجال التنمية المستدامة ومكافحة التصحر. ويجب أن يكون البرنامج إطاراً استراتيجياً متكاملاً ومتناسقاً مع برامج ومشاريع البلدان الأخرى المتأثرة، وأن يشمل أنشطة البحث، والتنمية والاتصالات.

وسيساعد تنفيذ برامج العمل الوطنية من جانب بلدان شمال أفريقيا على تهيئة بيئة جديدة في المجالات التشريعية والاقتصادية والتكنولوجية. غير أن تهيئة هذه البيئة يتطلب أيضاً وضع السياسات التي تعتبر حافزاً للسكان والمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى هذه الإجراءات الموصى بها أو الإجراءات التي تم تحسينها من أجل استخدام برامج العمل الوطنية على نحو سليم، يملي منطق الاستدامة في نفس الوقت إعادة النظر في الجوانب المؤسسية أيضاً.

وتحدد المادة 11 من اتفاقية مكافحة التصحر مبادئ التعاون بين البلدان الأطراف في الاتفاقية المتأثرة بالتصحر، كما تقترح المادة تنفيذ برامج عمل إقليمية ودون إقليمية. واستجابة للمتطلبات الواردة في الاتفاقية، وضع كل بلد من بلدان شمال أفريقيا برامج عمل وطنية. كما وضعت الخمسة بلدان الأعضاء في اتحاد المغرب العربي برنامجاً دون إقليمي. وعملاً بهذا الحكم، التزمت بلدان اتحاد المغرب العربي (المغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، وموريتانيا) في أيلول/سبتمبر 1999 في الجزائر العاصمة، بالتصديق على برنامج العمل دون الإقليمي لمكافحة التصحر.

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

والأهداف والمقاصد المحددة لبرنامج العمل دون الإقليمي ذات صلة وثيقة بروح اتفاقية مكافحة التصحر، نظراً لأنها ترمي إلى بلوغ الهدف العالمي الذي تسعى إلى تحقيقه الاتفاقية. ولذلك فإن هذه المبادرة هي ثمرة تفكير طويل وجماعي بشأن واقع المنطقة دون الإقليمية وإنجازاتها. وفيما يتعلق بالتعاون في مجال الرصد والتقييم العلميين، نفذت ثلاثة مشاريع مشتركة بين بلدان شمال أفريقيا، هي مشروع الحزام الأخضر، ومشروع شبكة مراصد المراقبة الإيكولوجية الطويلة الأجل (ROSELT[1])، ومشروع التغيرات في النظم الإيكولوجية الجافة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط على المدى الطويل ورصد الأرض « CAMELEO[2] ».

وفي سياق برامج العمل الوطنية، أُخذت في الاعتبار السياسات الوطنية، فضلاً عن سياسات شمال أفريقيا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. كما ساعدت هذه البرامج المنظمات غير الحكومية والسلطات العامة على القيام بدور هام وفعال في سياق القرارات الخاصة بالأنشطة والاستراتيجيات. وعملية الانتقال من مرحلة وضع برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية إلى مرحلة تشغيل هذه البرامج هي عملية معقدة وصعبة، ولذلك ينبغي أن تُنجز دون تبديد الجهود في أنشطة لا ترتبط ارتباطا وثيقاً بحل المشكلة. وقد أنشأ كل بلد جهازه الوطني للتنسيق من أجل وضع برامج العمل الوطنية وتنفيذها، ومن ثم تطبيق الاتفاقية.

والمغرب هو أول بلد ينشئ مرصدين، هما مرصد رصد البيئة الذي أنشئ في عام 1994، ومرصد آخر لرصد الجفاف. وتم إنشاء هذين المرصدين لجمع المعلومات ذات الطابع الاستراتيجي التي يمكن أن تساعد في اتخاذ القرارات وتحديد الأنشطة التي ينبغي أن تضطلع بها الحكومة. وهذان النوعان من المراصد التي أُنشئت أو ما زالت في مرحلة الإنشاء في بلدان جنوب منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط يعتبران بمثابة الأداة القوية لإدماج الشواغل الإنمائية والبيئية في بوتقة واحدة. ويتعين أن يقوم المرصدان بمهمة بناء القدرات البشرية عن طريق التدريب، ومواءمة تفسير البيانات الخاصة بالتصحر. ويتعاون المرصدان مع مرصد الصحراء الكبرى والساحل، وهو منظمة إقليمية تتمتع بعضوية 20 دولة في شمال وغرب وشرق أفريقيا، فضلاً عن عضوية المنظمات دون الإقليمية لهذه البلدان (اتحاد المغرب العربي، واللجنة الدائمة

[1] : Réseau d'Observatoires de Surveillance à Long Terme (ROSELT).

[2] : Changes in Arid Mediterranean Ecosystems on the Long term and Earth Observation (CAMELEO).

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والهيئة الحكومية الدولية للتنمية "ايقاد"). ويُعتبر مرصد الصحراء الكبرى والساحل مركزاً حيوياً يساعد الدول الأعضاء على أن ترصد كمجموعة التغيرات في ظواهر الجفاف والتصحر، وأن تعمل على زيادة فعالية الأنشطة والطرق الرامية إلى مكافحة ظاهرة التصحر والجفاف.

فرص تحسين برامج العمل الوطنية لمحاربة التصحر في شمال أفريقيا

تعتبر اتفاقية مكافحة التصحر فرصة لجماعة شمال أفريقيا لتجنب آثار تدهور الأراضي. وتأوي المنطقة منظومات جغرافية حيوية كبيرة مهددة بالتصحر. وستساعد الاتفاقية، عن طريق حفز بلدان شمال أفريقيا على استكمال البرامج الوطنية، وبلدان اتحاد المغرب العربي على استكمال برنامجها، في إحداث تغيرات جذرية وعميقة في أنماط السلوك، وعملية اتخاذ القرارات السياسية على الصُعد دون الإقليمية، والوطنية والمحلية. وتشير مختلف التقارير الخاصة ببرامج العمل الوطنية إلى أن الدولة تضطلع إلى حد كبير بوضع سياسة مكافحة التصحر، وبرامج التخفيف من حدة آثار الجفاف.

وتنحى البلدان إلى تفسير برامج العمل الوطنية على أنها كراسة مواصفات جامدة شأنها شأن قوائم المشاريع التي تقدمها للشركاء الماليين. ويجب أن يعتمد التنفيذ المتكامل لهذه السياسة على الهياكل المتخصصة، والمؤسسات العامة، ومؤسسات البحث، والمؤسسات الأكاديمية والمجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني من أجل مواءمة الاستراتيجيات والبرامج والخطط الخاصة بإدارة الموارد الطبيعية.

وبلدان شمال أفريقيا لها نفس الأهداف الإنمائية، ولكنها لم تضع آجالاً محددة لإنجاز هذه الأهداف.

وتشجع برامج العمل الوطنية على إدماج السكان، ومنظمات المجتمع المدني، غير أن التقارير لا توفر معلومات كافية عن نوعية هذا الإدماج. كما أن مشاركة السكان والمنظمات غير الحكومية في تخطيط الاستراتيجيات الإنمائية تعتبر غير كافية.

وقد وضعت بلدان شمال أفريقيا في اعتبارها إضفاء الطابع الإقليمي على البرامج والأنشطة الرامية إلى مكافحة التصحر، غير أن إضفاء الطابع اللامركزي على أنشطة الإدارات التقنية لا

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

يزال في حاجة إلى التطوير. وينبغي تجنب التركيز على القرارات الصادرة عن المركز. كما يتعين تشجيع الأنشطة المحلية التي تضطلع بها المؤسسات الإقليمية، أو المحلية.

وفي كل بلد، يتطلب نجاح تنفيذ برامج العمل الوطنية التزام الحكومة بالعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية التضامنية الرامية إلى المحافظة على تماسك النسيج الاجتماعي عن طريق محاربة الفقر، والعمل على تلافي نواحي القصور في الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية، وتنمية المناطق الريفية. غير أن التقارير الوطنية لا تساعد على تسليط الضوء بصورة واضحة على التآزر بين عمليتي محاربة الفقر في المناطق الريفية، وإدارة الموارد الطبيعية.

وتنحى اتفاقية مكافحة التصحر بصفة خاصة إلى محاربة الفقر عن طريق المشاريع المتكاملة الرامية إلى إدارة الموارد الطبيعية (المياه، والغابات، والأراضي، وتربية الحيوان ...). ونجحت الاتفاقيتان الأخريان الخاصتان بالتغيرات المناخية والتنوع الإحيائي في استقطاب تعاون أوسع وأموال أكثر لأنهما تناولتا الجوانب البيئية عن قرب.

وتشدد نصوص اتفاقية مكافحة التصحر على توفير التمويل عن طريق الشراكة، ولاسيما عن طريق المرفق الخاص بأفريقيا. وفي الواقع، فإن مفهوم المعونة قد استبدل بمفهوم الشراكة. فالشراكة تساعد على زيادة الاتصال والتنسيق بين المانحين والمستفيدين. غير أن بلدان شمال أفريقيا، على غرار البلدان النامية الأخرى، لم تستفد حتى الآن من التمويل الإضافي لتطبيق نصوص اتفاقية مكافحة التصحر، والعمل على نجاح برامج عملها الوطنية. وهذا التمويل ليس ضرورياً لإنجاز الأنشطة المستقبلية على نحو فعال فحسب، بل أيضاً لضمان الاستمرارية، وتحسين النتائج والمكتسبات.

وتضع الاتفاقية في الإعتبار ما تتمتع به المنظمات غير الحكومية من قوة في مجال إنجاز أنشطة مكافحة التصحر وتنفيذها والمشاركة فيها. ولهذه المنظمات دور نشط للغاية فيما يتعلق بتمويل وتنفيذ برامج العمل الوطنية. علاوة على ذلك، تضطلع هذه المنظمات بمهمة رئيسية فيما يتعلق بتوعية الجمهور وإعلامه. كما تشارك في تنفيذ برامج العمل الوطنية، وتوجيه الأرصدة المحلية والدولية إلى الجماعات المتأثرة بالتصحر، والمساهمة بالتالي في تحسين الأحوال المعيشية للسكان. ولا تركز تقارير برامج العمل الوطنية بصورة ملموسة على وظائف المنظمات غير

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

الحكومية. ويجب أن تكون هذه المنظمات متخصصة في مجال مساهمتها في حملة مكافحة التصحر.

وركزت تقارير برامج العمل الوطنية كثيراً على الجوانب الوصفية وجوانب رصد التصحر دون أن تعطي أولوية للأنشطة الميدانية لمكافحة التصحر.

. وتشمل اتفاقية مكافحة التصحر جهازاً مهمته إسداء المشورة العلمية، وهو لجنة العلوم والتكنولوجيا. ووظيفة هذه اللجنة هي السعي إلى معرفة آراء الخبراء العلميين وتقييمها استجابة للطلب المحدد الوارد في مؤتمر الأطراف. ولذلك فإن مهمة تحديد التقييم العلمي لتدهور الأراضي وبحث التآزر بين الاتفاقيات البيئية هي مسؤولية كل بلد على حدة، أو كل منطقة دون إقليمية على حدة. ويمكن لهذه الدراسات أن تساعد فقط في نشر الاكتشافات العلمية بصورة منتظمة بين الأوساط الحكومية، والمؤسسات العامة والخاصة.

ولا تزال عملية نقل التكنولوجيا والمكتسبات العلمية متخلفة مقارنة بالآثار الضارة للتصحر. وستساعد عملية نقل التكنولوجيا، إذا طبقت مع أخذ القضايا الاجتماعية–الاقتصادية في الاعتبار، على الحل التدريجي لمشكلة فقد الموارد الطبيعية أو تدهورها. علاوة على ذلك، فإن نقل التكنولوجيا يحمل بلدان الشمال على النظر إلى مشكلة التصحر لا بوصفها مشكلة إقليمية فحسب، بل ظاهرة تؤثر بدرجات متفاوتة في معظم بلدان العالم.

ويعتبر الجانب الاجتماعي من الاتفاقية عاملاً يحد من التعاون الدولي ورغبة البلدان المتقدمة النمو في إدارة هذه الكارثة البيئية (التصحر). علاوة على ذلك، لا تزال المؤشرات المحسوسة لمعرفة التأثير الكمي للتصحر ذات صياغة رديئة. وفي المقابل، أفضي العمل على تخفيض مستوى انبعاثات غازات الدفيئة، في إطار الاتفاقيات الأخرى، إلى التزامات كبيرة (ولاسيما الالتزامات المالية) من جانب البلدان الكبيرة التي تعتبر مصدراً للتلوث. ولذلك لا يزال تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر أمراً لا يتسم بسهولة القراءة. وفي الواقع، تواجه لجنة العلوم والتكنولوجيا صعوبات فيما يتعلق بتشغيل الآلية العالمية وتنفيذها.

ولا تزال مشاريع وبرامج بناء القدرات مقتصرة على بعض البلدان أو المناطق. ويتعين دعم المنظمتين الإقليميتين المشاركتين في هذا المجال، ومنحهما مزيداً من الثقة فيما يتعلق بإدارة هذه

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

الظاهرة (والمنظمتان هما مرصد الصحراء الكبرى والساحل، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل).

وعلى صعيد شمال أفريقيا، فإن الإجراءات التي اتخذتها مختلف أجهزة اتخاذ القرار توضع وتطبق بصورة عامة دون ترتيب. ونجم عن ذلك تشتيت مجموعة الأنشطة المقترحة في برنامج العمل دون الإقليمي لبلدان المغرب العربي.

ولا تزال بلدان المنطقة تواجه المصاعب في تطبيق الأدوات المتعلقة بالتصحر وتغير المناخ بسبب عدم كفاية مواردها البشرية ووسائلها المؤسسية والمالية. وطالما أن البحث العلمي لا يحظى بالأولوية في البرامج الوطنية، فإن الكثير من التكهنات ينشر فقط للمساعدة في إنشاء قواعد بيانات تفتقر بقدر كبير إلى الدقة، وسعياً إلى توضيح الاتجاهات في هذا الشأن.

وتنص الاتفاقية على التشاور والتعاون بين البلدان الأطراف المتأثرة، حسب الاقتضاء، من أجل وضع برامج العمل دون الإقليمية بهدف مواءمة وتكملة البرامج الوطنية وجعلها أكثر فعالية (المادة 11 من الاتفاقية). وينبغي أن يوضح برنامج العمل الإقليمي الذي وضعته بلدان اتحاد المغرب العربي، وهو عمل مشجع ومثمر للغاية على كل المستويات، ضرورة التنمية المشتركة للقطاعات الاستراتيجية (على سبيل المثال، الزراعة على نحو يحافظ على البيئة، والإدارة المتكاملة التي تحافظ على الأراضي، والطاقة، والهياكل الأساسية)، كما ينبغي أن يساعد البرنامج على معالجة المشاكل العابرة للحدود.

وقد تم القيام بعدة ورشات خاصة من أجل إعداد المخطط الوطني أو البرنامج الوطني لتنفيذ اتفاقية التصحر[1]

[1] شاوش سيد علي، نفس المرجع السابق، ص 209

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

المبحث الثاني : أثر الآلية الجديدة على التنمية المستدامة لإفريقيا

المطلب الأول : تحقيق الرفاهية وتنمية الشعوب الإفريقية

مشروع مجلس السلم والأمن الإفريقي [1]

الأهداف:

نصت أهم الأهداف على الحد من اندلاع النزاعات وحفظ وبناء السلم، وتعزيز الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وخلق الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة، ووضع سياسة دفاع مشتركة للاتحاد.

المبادئ:

تنص أهم المبادئ على التسوية السلمية للنزاعات، واحترام الحدود الموروثة عند نيل الاستقلال، واحترام سيادة ووحدة الدول الأعضاء، مع حق التدخل في شئونها الداخلية في ثلاث حالات فقط هي :جرائم الحرب، الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية.

التشكيل:

يتشكل المجلس من (15) عضوًا يمثلون أقاليم القارات الخمس يتم اختيارهم على أساس الحقوق المتساوية، عشرة أعضاء يتم انتخابهم لفترة سنتين، وخمسة أعضاء يتم انتخابهم لفترة ثلاث سنوات لضمان الاستمرارية.

---

[1] delphine lecoutre, "le conseil de paix et de sécurité de l'Union africaine clef d'une nouvelle architecture de

satabilité en Afrique", Afrique contemporaie- (2004) :131- 133

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

سلطات المجلس ومهامه:

يتمتع المجلس بسلطات واسعة وشبه مطلقة للقيام بمهامه في اتخاذ كافة المبادرات والإجراءات التي يراها مناسبة للحيلولة دون تفجر النزاعات، واتخاذ القرارات بشأن أي مسألة لها آثار على إحلال السلم والأمن في القارة بالتنسيق مع الاتحاد، وقد أثارت هذه الصلاحيات جدلا حول مدى تأثيرها على السيادة الوطنية للدول الأعضاء، خاصة في ظل حق المجلس التدخل في شؤون الدول الداخلية في الحالات الثلاث سالفة الذكر.

المطلب الثاني : تحقيق التنمية المستدامة

تعريف الحكم الراشد:

إن مفهوم "الحكم" Governance ليس مفهوما جديدا، بل إنه قديم قدم الحضارة البشرية لأنه ببساطة يعني: "عملية صناعة القرار والعملية التي يجرى من خلالها تنفيذ (أو عدم تنفيذ) القرارات". جاء مفهوم الحكم الجيد ليضفى على مفهوم الحكم بعدا عقلانيا يحقق المستهدف من هذا الحكم بحيث يوفر مناخا لتنمية إنسانية بالبشر ومن أجلهم[1].

و كان أول استخدام لهذا المصطلح في المؤسسات المالية، ثم تدريجيا دخل الاهتمام السياسي، إذ أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية خاصة في ميدان التنمية الشاملة، و ذلك بعد تغيير نوعي في العلاقات الدولية مع دخول عصر العولمة و ظهور فواعل جديدة فوق الدول كالمنظمات الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات، التي لعبت دورا كبيرا في الانتشار الواسع لهذا المصطلح، و قد جاء استخدامه في الحقل السياسي نتيجة الفساد المتفشي في العديد من الدول على مستوى القطاعات العليا، كآلية و مفهوم جديد يضاف إلى مختلف الآليات و الأطر على كافة المستويات[2].

هناك العديد من الاجتهادات في مسألة تعريف الحاكمية الرشيدة، وأغلب التعريفات تذهب ببعدها السياسي أكثر من الاتجاهات الأخرى، علماً بأن مسألة تفصيل التعريف تدخل بكافة شؤون

---

[1]) يسرى مصطفى، " حول مفهوم الحكم الجيد"، نقلا عن: htmhttp://www.aqlem.com/article .525

[2] عبد الحميد الزيات، التنمية السياسية، ج 2، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ص 158.

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

الحياة[1]. و يرجع هذا الاختلاف و التعدد في التعاريف حول الحكم الراشد بالأساس إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات الفكرية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية.... [2]، و سنحاول فيما يلي رصد أهم التعاريف حول هذا المصطلح: يقصد بالحاكمية "gouvernance" أسلوب وطريقة الحكم و القيادة، تسيير شؤون منظمة قد تكون دولة، مجموعة من الدول، منطقة، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة. فالحاكمية ترتكز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة و الشفافية في القرار[3].

و يشار كذلك للحكم الراشد على أنه مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة و مساندة المسيرين، لالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم، و غير قابلة للانتقاد أحيانا، كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك، أي في مجال التسيير[4].

فالحاكمية الرشيدة هي عبارة عن حكم يقصد فيه ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون الدولة، وهي تشتمل على الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وتعمل على تفعيل مفهوم المشاركة فيما بينها[5].

ويمكن القول بأنها عبارة عن منظومة أو شكل الحكم الذي يعزز ويدافع عن حقوق الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات الشعوب والتنوّع في خياراتهم وحرياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، و يجب أن يؤدّي إلى تحقيق مصلحة الشعوب.

- تعريف البنك الدولي:

يعرف البنك الدولي الحكم الرشيد بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل:

---

[1] مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، سيادة القانون في الأردن– قراءات في متناول الشباب، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني الأردن، جوان 2007، ص 16.

[2] عمراني كربوسة،"الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، نقلا عن موقع: http://www.univ-chlef.dz/seminaires/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27.pdf

[3] الأخضر عزي و غالم بلطي، " التنمية البشرية للحكم الراشد"، نقلا عن: http://www.freemediawatch.org/majalah/document/docmajla4-200605/arabic/20%20-%2025tanmiye.htm

[4] الأخضر عزي و جلطي غالم ، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، 2005، نقلا عن موقع المجلة: http://www.uluminsania.com

[5] مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 16.

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

• عملية اختيار القائمين على السلطة و رصدهم واستبدالهم.

• قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية.

• احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها".

– تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فان مفهوم الحاكمية الرشيدة: "هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".

– تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية:

وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 فان الحكم الراشد: "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب"[1].

أما كلا من " ماركو رانيجيو" و " تيبولت" فيعرفان الحكم الراشد بأنه هو تلك الأشكال الجديدة و الفعالة بين القطاعات الحكومية و التجمعات الخاصة بالمواطنين، أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل الحكومة [2].

الملاحظ إذا من خلال هذا العرض لعدد من التعاريف للحكم الراشد، أنه بالرغم من اختلافها غير أنها تتفق ضمنيا أن الهدف النهائي و الرئيسي لتطبيق الحكم الراشد هو تحقيق رفاهية و استقرار و أمن الأفراد و الموطنين، لذلك يمكن أن نستخلص بأن الحكم الراشد تحديدا في سياقه السايسي هو : هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد

[1] المرجع نفسه، ص 16.

[2] الأخضر عزي و غالم بلطي، " التنمية البشرية للحكم الراشد"، مرجع سبق ذكره.

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم [1].

و يتم تطوير أفراد المجتمع عبر ثلاثة أبعاد أساسية تتفاعل فيما بينها وترتبط ارتباطا وثيقا لإنتاج الحكم الراشد.

ب- أبعاد الحكم الراشد:

- البعد السياسي: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها[2]، و يكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا في تجسيد الحكم الراشد، من خلال تنظيم انتخابات حرة و نزيهة مفتوحة لكل المواطنين، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، و هيئة برلمانية مسؤولة لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن[3].

- البعد التقني: المرتبط بعمل الإدارة العامة و مدى كفاءتها[4].و تعتبر جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين الرشادة الإدارية و الوظيف العمومي، و هو ما يقتض أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية و المالية، و يكون الموظفين لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم، و يكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة.

- البعد الاقتصادي والاجتماعي: و الذي يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة و العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج و السلع و الخدمات على أفراد المجتمع[5]، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في

---

[1] حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ، في كتاب إسماعيل الشطي(وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004، ص97 .

[2] المرجع نفسه، ص97 .

3 James ROSENAU, Globalization and governance. governance. Blesk for suslsbution , in site:

http://www.fes.sle/apg/online.2003/ ARTRO.senau.PDF

[4] حسن كريم، مرجع سبق ذكره، ص97 .

[5] درغوم أسماء، البعد البيئي في الأمن الإنساني –مقاربة معرفية–،(مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة ..... ، جوان 2008- 2009، ص97 .

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة [1].

ولعل مكمن التفاعل بين هذه الإبعاد الثلاثة يتضح لنا أنه لا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلالية عن نفوذ رجال السياسة، كما أنه لا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة من تحقيق إنجازات في السياسات العامة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية، لذلك فإن الحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية آليات الحكم الراشد[2].و بناءا على توفر أو عدم توفر مجموعة من المؤشرات* التي تشتمل على هذه الأبعاد الثلاثة متكاملة فيما بينها يمكن قياس مدى صلاح و عقلانية الحكم داخل الدولة، و مدى مساهمة السلطة السياسية في توفير الأرضية المناسبة لتمتع الموطنين بمختلف حقوقهم و ضمانة حرياتهم.

كما أن الحكم الرشيد يشمل جميع المؤسسات في المجتمع من أجهزة دولة وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فهي عبارة عن ممارسة للسلطة وحقوقها وفقاً لمبدأ المحاسبة، ولا تقتصر فقط على الاهتمام بآثاره التنموية الحالية وإنّما تشتمل على التنمية المستدامة وطويلة الأمد والممتدة عبر أجيال متعاقبة [3].

ج- عناصر الحكم الراشد:

تتحدد عناصر الحكم الراشد من خلال:

---

[1] حسن كريم، مرجع سبق ذكره، ص97.

[2] عمراني كربوسة،"الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره.

* هذه المؤشرات تعتبر بمثابة معايير لقياس الحكم الراشد داخل الدولة، و قد وضع البنك الدولي 22 مؤشرا لاختيار و تحقيق الحكم الراشد، 12 منها يخص المساءلة و 10 يخص جودة الإدارة، و يتم ترتيب الدول بحسب موقعها من هذه المقاييس على سلم يتكون من 173 رتبة، بحسب عدد الدول، و بحسب معدل صلاح الحكم الراشد، و تتراوح علامة الدولة من الصفر إلى 100 حسب درجة صلاح الحكم.

- مؤشر المساءلة يخص أربع مجالات: (درجة انفتاح المؤسسات السياسية، درجة المشاركة السياسية و نوعيتها، درجة الشفافية و مدى تمتع الحكومة بالشرعية، درجة المساءلة السياسية و التي تضم الحقوق السياسية و حريات الأفراد، أما بالنسبة لمؤشر جودة الإدارة: فيشمل (درجة الفساد، نوعية الإدارة، حقوق الملكية، احترام و تطبيق القانون، الإدارة المالية، لاطلاع على المزيد أنظر: بشير مصطفى، الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح و الإدارة الراشدة

[3] عمراني كربوسة،"الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره.

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

– الديمقراطية: تتجسد من خلال تعزيز ممارسة الديمقراطية المُصلِحَة والمبنية على أرض الواقع، بمعنى تجسيد نصوص القانون وترجمته بحياة ديمقراطية أساسها المشاركة وتمثيل الشعب والمحاسبة والمراقبة لأداء الحكومة، ومن خلال توفير الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد.

– حقوق الإنسان: من خلال تعزيز مفاهيم حماية حقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وتتجّه خصائصها من خلال إشاعة مبادئ الاحترام وتعزيز الكرامة وعدم التمييز بين الأفراد والمساواة.

– سيادة القانون: بمعنى احترام المبادئ القانونية وحكمها والتي تساعد على إرساء قواعد العدالة وتفعيل آليات حلّ النزاعات بالطرق القانونية، و إلى المساواة أمام القانون، وحق التقاضي وأن تنظر القضايا محكمة مستقلّة وأن يكون القضاة والمحامون مستقلّون لا يخضعون لأي سلطان غير سلطان الحق والعدل، و يتم ذلك من خلال العمل على استقلالية الجهاز القضائي والرقابة على الانجاز.

– مؤسسات المجتمع المدني: إذ تعتبر مؤسسات المجتمع المدني من أهم عناصر الحاكمية الرشيدة، وعلى الدول أن تعمل على تشجيع إنشائها وتفعيل دورها في الشؤون العامة، وأن تعطيها الشرعية القانونية من خلال سنّ التشريعات التي تساعد بأداء دورها الرقابي والعملي وتحقيق مفهوم المشاركة في التنمية.

– الإدارة الحكومية: ضرورة وجود الإدارة الحكومية، يعني أن تعمل على إدارة الأموال العامة واستثمار الموارد الطبيعية والبشرية في خدمة المجتمع ويكون الشعب شركاء في هذه الثروات وأن تؤمن بمبدأ تكافؤ الفرص وتقلّد الوظائف العامة تحت معيار المساواة وعدم التحيّز.

– الإدارة غير المركزية: على الحكومات وسلطات الدولة أن تقوم بتفويض صلاحياتها وسلطاتها لإدارات غير مركزية لحكومة داخلية محلية وبمشاركة واسعة من قبل أفراد المجتمع.

وذلك من خلال تعزيز حقوق الإنسان وتوعيته، لأن الحاكمية الرشيدة تتطلع إلى احتياجات المجتمع ككل، وليس فقد للحكومات، وهي توسع دائرة الحرية من خلال بناء نظام معرفي يعزز بناء و عصرنة النظام السياسي وترتيب أولويته[1].

د– آليات الحكم الراشد:

[1] مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص ص 18–19.

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

الحكم الراشد حسب تصور مركز دراسات وبحوث الدول النامية في جوهره هو إدارة شؤون الدولة، و يتكون من آليات وعمليات ومؤسسات يستخدمها المواطنون فرادى أو جماعات لدعم مصالحهم والتعبير عن مخاوفهم، و الوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم[1]، و تتباين آليات الحكم الراشد أو معاييره بتباين الجهات والمصالح، فالبنك الدولي يركز عل ما يحفز النمو والانفتاح الاقتصادي، في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الانفتاح السياسي، و لكن عموما يمكن تحديد أبرز هذه الآليات كالآتي:

- الشفافية: وهي من أهم خصائص الحكم الرشيد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، وأن تتوفّر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها. إذن الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها[2].
- المشاركة: بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة، تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات. و في إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم. و يمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية[3]. كما تضمن المشاركة دور فعال للمجتمع المدني. ويجب أن يكون لجميع الرجال والنساء رأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء، وهذا النوع من المشاركة الواسعة يقوم على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة[4].

---

[1] المرجع نفسه،ص20.

[2] مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص20.

[3] بومدين طاشمة،" الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، نقلا عن:
http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada-f23/topic-t197.htm

[4] ميلاط عبد الحفيظ ،" الآليات القانونية لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر و العالم العربي"، نقلا عن:
http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada-f4/topic-t1108.htm

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

- حكم القانون سيادة القانون: بمعنى أن الجميع، حكّاماً و مسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، ويجب أن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان، و تكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان الطبيعية. وستناقش هذه المادة العلمية مفهوم سيادة القانون كأحد خصائص الحاكمية الرشيدة بأسلوب علمي ومتخصص[1].
- المساءلة: بمعنى أن يكون جميع المسئولين والحكّام ومتّخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء[2].
- الإجماع: بمعنى أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معيّنة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقاً للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات[3].
- المساواة: يخضع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحاكمية الرشيدة، فهم متساوون بالحقوق والحريّات والكرامة[4].
- الكفاءة: الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدّم والازدهار والتطلّع دائماً إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع[5].
- العدل: والمقصود هنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساءً وأطفالاً ورجالاً وشيوخاً الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلّع دائماً لتحسين أوضاع الفئات المحرومة و المهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.

---

[1] مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص20.

[2] مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[3] المرجع نفسه، ص 21.

[4] المرجع نفسه، ص 21.

[5] المرجع نفسه، ص 21.

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

- الرؤية الإستراتيجية: حسب مفهوم الحاكمية الرشيدة، فإن الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتّى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحاكمية الرشيدة، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول[1].
- اللامركزية: إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة، بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكّل بعداً عميقاً في تحقيق مفهوم الحاكمية الرشيدة، فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى[2].

ويعتبر البعض بأن أفراد المجتمع في أي منطقة من مناطق الدولة هم الأقدر على رسم السياسات التي تحكم علاقاتهم ببعض، وعلاقاتهم بالسلطة وهم الأقدر على تحديد الأهداف وصياغتها والعمل لتحقيق مفهوم المشاركة من أجل تحقيقها والوصل إلى التنمية المنشودة بما يتلاءم مع احتياجاتهم[3].

إذن السياسات التي ترسمها الحاكمية يجب أن تكون منهجية و تلبي مصالح المواطنين عامة، و بالتالي تحقق لهم التمتع بكافة الحقوق والحريات دونما أي تمييز وعلى قدم المساواة ، و بالتالي استيعاب مضامين المن الجديد بمفهومه الموسع و الذي يركز في جوهره على ضمان امن الأفراد داخل دولهم أو تحقيق الأمن الإنساني للمواطنين، وذلك يتم من خلال توفير آليات مناسبة تعمل على تقييم السياسات وتصحيحها والتصدي لإساءة استخدام السلطة والنفوذ وإهدار المال العام، ويوجب الاحترام لسيادة القانون، وضمان الشفافية وحرية تداول المعلومات والوثائق الحكومية ضمن المساءلة والمحاسبة للقائمين على الشأن العام من خلال بيئة تقوم على التعددية وحرية الرأي[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص 21.

[2] مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص ص 21 –22.

[3] المرجع نفسه، ص 22.

[4] المرجع نفسه، ص 22.

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

ثانيا: ماهية التنمية المستدامة تعريفها و مؤشراتها.

تنطوي الحياة العالمية المعاصرة على أكثر من دلالة حقوقية وسياسية واجتماعية، تشكل في وجه من وجوهها، فلسفة قوامها أمن الإنسان الذي يتعين تحريره من الظلم والاستبداد والخوف، وهدفها ضمان الحرية والمساواة والتضامن والتنمية المستدامة، وأداتها إرساء دولة الحق والقانون.

و قد برز مفهوم أمن الإنسان في السنوات الأخيرة باعتباره جوهر مفهوم الأمن الوطني الذي يهتم بأمن الدول[1]، و ارتبط في أحد أهم أبعاده و مستوياته بما أصبح يعرف بـ" التنمية المستدامة".

أ- تعريف التنمية المستدامة[*]:

مر مفهوم التنمية بأربع مراحل: في أولاها، جرى التركيز على النمو الاقتصادي. وفي ثانيتها، على التنمية البشرية. وفي ثالثتها، على التنمية البشرية المستدامة. وفي رابعتها، على التنمية الإنسانية بمعناها الشامل. ولعل مقولة التنمية أمست اليوم محوراً مشتركاً لمعظم العلوم الإنسانية وتطبيقاتها، وقد عرّف إعلان " الحق في التنمية " الذي أقرته الأمم المتحدة في العام 1986 عملية التنمية بأنها " عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ". وحتى لا تظلم الأجيال القادمة، بسبب استنزاف الأجيال الحاضرة

---

[1] عبدالله تركماني، "التنمية المستدامة وأمن الإنسان في البلدان العربية"،خاص لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، نقلا عن موقع المركز: http://www.mokarabat.com/s7388.htm

[*] بين عام 1972 و عام 2002 استكملت الأمم المتحدة عقد ثلاثة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة ،الأول عقد في ستوكهولم (السويد عام 1972 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان، و الثاني عقد في ريو دي جانيرو (البرازيل عام 1992 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، و الثالث انعقد في جوهانسبورغ(جنوب إفريقيا في سبتمبر 2002 تحت إسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة .في عام 1972 أصدر نادي رذوماذ تقريره الفريد (حدود النمو ، الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية ، و أنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل ، وفي عام 1980صدرت وثيقة الإستراتيجية العالمية للصون،نبهت هذه الوثيقة الأذهان إلى أهمية تحقيق التوازن بين ما يحصده الإنسان من موارد البيئة و قدرة النظم البيئية على العطاء، ولما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة و التنمية عام 1992 ، برزت فكرة التنمية المستدامة أو المتواصلة كواحدة من قواعد العمل الوطني و العالمي .ووضع المؤتمر وثيقة مفصلة (برنامج العمل في القرن الحادي و العشرين : أجندة تضمنت أربعين فصلا تناولت ما ينبغي الاسترشاد به في مجالات التنمية الاقتصادية (الزراعة ، الصناعة ، الموارد الطبيعية و التنمية الاجتماعية (الصحة ، التعليم ، و في مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية وفي الحصول على نصيب عادل من ثمارها. في 2002انعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة ، ، ليراجع حصيلة إستجابة العالم لفكرة التنمية المتواصلة ،إذا فالتطور من فكرة بيئة الإنسان 1972 إلى فكرة البيئة و التنمية 1992 إلى فكرة التنمية المتواصلة 2002، ينطوي على تقدم ناضج .ذلك أن العلاقة بين الإنسان و البيئة لا تقتصر على أثار حالة البيئة على صحة الإنسان كما كان الظن 1972، إنما للعلاقة وجه آخر هو أن البيئة هي خزانة الموارد التي يحولها الإنسان بجهده و بما حصله من المعارف العلمية و الوسائل التقنية إلى ثروات ، تحويل الموارد إلى ثروات هو جوهر التنمية.

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

لجميع الموارد، ظهر ما يعرف بـ " التنمية المستدامة " والتي جاء تعريفها في مؤتمر الأمم المتحدة عام 1987 بأنها " التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة "[1].

إنّ التنمية المستدامة تهدف إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنظمة هي: نظام حيوي للموارد، و نظام اقتصادي، و نظام اجتماعي. ويعني النظام الأول القدرة على التكيّف مع المتغيّرات الإنتاجية البيولوجية للموارد لعملية التخليق والإنتاج، لتكوين الموارد الاقتصادية بطريقة منظمة وليس جائرة الاستخدام. أما النظام الاجتماعي فيعني توفير العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع. وأخيراً النظام الاقتصادي، وهو يعني القدرة على تحقيق معادلة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المنشودة التي تهدف إلى: التحسن المستمر في نوعية الحياة، والقضاء على الفقر المدقع داخل المجتمع، والمشاركة العادلة في تحقيق مكاسب للجميع، و تحسين إنتاجية الفقراء، وتبنّي أنماط إنتاجية واستهلاكية مستحدثة، والانضباط في الأساليب والسلوكيات الحياتية للمجتمع.

إذا فالتنمية المستدامة جاءت لتعبر على مفهوم موسع للتنمية التي اقتصرت في بداياتها على الشق الاقتصادي، فالتنمية المستدامة حسب هذا المنظور الجديد هي عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات في الهياكل الاجتماعية و السلوكية و الثقافية و النظم السياسية و الإدارية، فهي تعني النهوض الشامل للمجتمع بأسره بما في ذلك قدرات الإنسان العقلية و المادية، و فتح أكبر عدد ممكن من الخيارات أمامه بما يسمح بتحقيق طموحاته في شتى المجالات[2]، مع التركيز طبعا على عنصر الاستمرارية التي تراعي حقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من نتائج هذه العملية التنموية المستمرة.

و هذه العملية التي تقوم بها الدولة الهدف منها الإقلال من الفقر و كفالة التعليم و توفير الخدمات الصحية و إشباع الحجات الأساسية للأفراد بشكل مستمر و متواصل، أي أن الأجيال المقبلة ستكون لها نفس القدرة على التطور كالجيل الماضي[3].

---

[1] عبدالله تركماني ، مرجع سبق ذكره.

[2] جميل الطاهرفي: مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 09، 1998، ص 58.

[3] كمال السيد، "جنون العولمة ، اتجاهات جديدة في الفكر الإنمائي"، مجلة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الرباط، ،العدد 22، 2000، ص 7.

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

خلاصة الفصل

جاء في هذا الفصل ملخص حول دور منظمة النيباد في تحقيق التنمية و الحد من ظاهرة التصحر و خاصة دور الجزائر في اتفاقية مكافحة التصحر، و كذا مصطلحات حول الحكم الراشد و التنمية المستدامة و دور النيباد في هذه القضية .

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

خاتمة

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

بعد دراستنا لدور الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا في بحثنا نستخرج بعض **النتائج** أهمها ما يلي :

1- النيباد هى مختصر ترجمة تعنى "الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا" .

2- هى مبادرة تتضمن رؤية الإتحاد الإفريقى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة الأفريقية.

3- تم صياغتها وتبنيها من قبل رؤساء 5 دول أفريقية، هى مصر والجزائر ونيجيريا وجنوب أفريقيا والسنغال.

4- أقرها الاتحاد الأفريقى التى عقدت فى لوساكا عاصمة زامبيا فى يوليو 2001.

5 - لها أهداف، هي (القضاء على الفقر، تحقيق التنمية المستدامة، تدارك تهميش القارة الأفريقية، تمكين المرأة، دمج الاقتصاد الأفريقي مع الاقتصاد العالمي)، كما تؤكد المبادرة على الملكية الأفريقية للتنمية القارية، والاعتماد على الموارد الذاتية، والشراكة بين الشعوب الأفريقية، وتحقيق التكامل الإقليمي والقاري، وتنمية التنافسية لدول القارة، الشراكة مع الدول المتقدمة من أجل تقليص الفجوة بينها وبين أفريقيا.

6 – بها لجان اهمها لجنة حوكمة النيباد"، و هي عبارة عن المحفل السياسي المفوض من جانب مؤتمر الاتحاد الأفريقي لمتابعة تنفيذ أهداف المبادرة، وتضم رؤساء الدول الخمس أصحاب المبادرة، إلى جانب رؤساء 15 دولة أخرى يمثلون في مجموعهم مناطق القارة الجغرافية الخمس، بواقع أربع دول عن كل منطقة، حيث تجرى انتخابات للدول الأفريقية بشكل دوري للانضمام للجنة لمدة عامين بناءً على المشاورات الإقليمية داخل الاتحاد.

و تختص "لجنة حوكمة النيباد" بالترويج للمبادرة، وكسب التأييد الدولى لها وتحديد السياسات والأولويات الخاصة ببرنامج عملها ومتابعة تنفيذها، وتقدم تقارير دورية عن أعمالها لقمة الاتحاد الأفريقي.

أما عن لجنة التسيير، تتشكل من ممثلي رؤساء الدول أعضاء لجنة التوجيه، وتتولى إعداد الخطط التفصيلية لبرنامج العمل والتحرك لتنفيذ المبادرة، فضلاً عن دورها في إدارة الحوار مع شركاء، لكسب التأييد والدعم من جانب مجموعة الثمانية والدول المتقدمة للجهود الأفريقية لتحقيق التنمية.

8 - يتم تمويل الوكالة من خلال ميزانية الاتحاد الأفريقي

9 - مجالات عمل "النيباد"، الزراعة والأمن الغذائي، إدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ، التكامل الإقليمي والبنية التحتية، بجانب برامج العمل فى قطاع تنمية البنية التحتية، وتنمية الموارد البشرية، والحوكمة الاقتصادية والشراكات.

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

قائمة المراجع

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

قائمة المراجع

المصادر :

– شاوش سيد علي، دور الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا في مكافحة التصحر والتنمية، رسالة دكتوراه تخصص قانون دولي وعلاقات دولية ، جامعة الجزائر 1 كلية الحقوق سعيد حمدين، سنة 2019

المراجع بالعربية :

–الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا : الأداء والتحديات ودور الأونكتاد، **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**، مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية الخامسة والخمسون٥ يوليه 2012

– عبد الحميد الزيات، التنمية السياسية، ج 2، دار المعرفة الجامعية، القاهرة

– مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، سيادة القانون في الأردن– قراءات في متناول الشباب، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني الأردن، جوان 2007

–حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ، في كتاب إسماعيل الشطي(وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004

–درغوم أسماء، البعد البيئي في الأمن الإنساني –مقاربة معرفية–،(مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة ..... ، جوان 2008– 2009

– جميل الطاهرفي: مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 09، 1998

– كمال السيد، "جنون العولمة ، اتجاهات جديدة في الفكر الإنمائي"، مجلة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الرباط، ،العدد 22، 2000

– الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، تقرير اجتماع التنفيذ الإقليمي التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، الدورة السادسة عشر ،2008

– منصور حمدي أبوعلي، جغرافية المناطق الجافة، دار وائل للنشر والتوزيع،ط1، الأردن، 2010.

– علي احمد غانم، المناخ التطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، الأردن، 2010

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

عبد مخور نجم الريحاني، ظاهرة التصحر في العراق وأثارها في استثمار الموارد الطبيعية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1986

- عمرو علي، "المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية"، مجلة السياسة الدولية149 2002 ؛ علاء جمعة،" قمة النيباد :مبادرة بعد ثلاث سنوات"، مجلة السياسة الدولية159

- أبو حسن سوسن،" قمة الاتحاد الإفريقي تؤكد في إعلان سيرت اليوم الالتزام بالحكم الراشد"، الشرق الأوسط، 05 يوليو،2005

- عبد الحافظ الصاوي، الصين في إفريقيا ..استعمار أم تبادل منفعة؟نفس المرجع السابق

المراجع باللغة الفرنسية :

- Lal, R. 2002. carbon sequestration in dryland ecosystems of west asia and north africa. Land degrdation & development

- Le Houérou H.N. 1995. Dégradation, régénération et mise en valeur des terres sèches d'Afrique. In: Pontanier R, M'Hiri A, Aronson J, Akrimi N, Le Floc'h E, (éds). L'homme peut-il refaire ce qu'il a défait ? Colloque de Tunis. Paris

- Core Writing Team, Ecosystems AND HUMAN WELL-BEING,

- Alex Kirby,Karen Landmark ،DESERTIFICATION, Page 16,21,22.

- ivan crouzel, L'Afrique du Sud : moteur d'une nouvelle donne continentale? Politique africaine n° 88 - décembre 2002

- بدر حسن شافعي، فرنسا ضحكت على الأفارقة بالملف العراقي http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2003/02/article12.sh

- عبد الحافظ الصاوي، الصين في إفريقيا ..استعمار أم تبادل منفعة؟ http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

المواقع الالكترونية :

- Nicole Gnesotto, A Secure Europe in a Better World, European Security Strategy. France: The European Union Institute For Security Studies. 12 December 2003.

- **About NEPAD | NEPAD, available on** www.nepad.org/content/about-nepad, be accessed on 1/5/2021

- النيباد الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا، افريقيا قارتنا، العدد الرابع، ابريل 2013، متاح على الرابط التالي www.sis.gov.eg/newvr/africa/4/ :تم الدخول في 1-5-2021

- فوزية خدا ، النيباد: توجه جديد للتنمية في افريقيا، **الأستاذ**، العدد201، 2012، متاح على الرابط التالي:

www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=40809 تم الدخول في 3-5-2021

- **About NEPAD | NEPAD, available on** www.nepad.org/content/about-nepad, be accessed on 1/5/2021

- الأخضر عزي و غالم بلطي، " التنمية البشرية للحكم الراشد"، نقلا عن:

http://www.freemediawatch.org/majalah/document/docmajla4-200605/arabic/20%20-%2025tanmiye.htm

- الأخضر عزي و جلطي غالم ، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، 2005، نقلا عن موقع المجلة: http://www.uluminsania.com

James ROSENAU, Globalization and governance. governance. Blesk for suslsbution , in site: http://www.fes.sle/apg/online.2003/ ARTRO.senau.PDF

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr

قائمة المختصرات:

ق م ج :قانون مدني جزائري.

ق إ م إ :قانون الإجراءات المدنية و الإدارية.

ج ر :الجريدة الرسمية.

ص :صفحة.

ص ص :صفحتين متتاليتين.

PdfMerger 4.0.0.0 - Version de dØmonstration - http://www.pdfeditor.fr